



المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني
Economic & Social Council of Jordan



المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني

تقرير حالة البلاد 2020

محور الموارد البشرية

التعليم العام





| | |
|---------|---|
| 5..... | الملخص التنفيذي |
| 8..... | أولاً: تأثير قطاع التعليم العام بجائحة كورونا |
| | ثانياً: مراجعة استراتيجيات الوزارة في مجالات أولوياتها، |
| 24..... | ومتابعة تنفيذها في ظل ظروف الجائحة |
| | ثالثاً: تحليل موازنة قطاع التعليم العام |
| 37..... | في خطة الاستجابة وارتباطها باستراتيجية الوزارة |
| 44..... | رابعاً: التوصيات |



الملخص التنفيذي

لما كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد سبق له أن أعدّ تقريرين حول حالة البلاد في عامي 2018 و2019، وبذل لإنجازهما جهوداً حثيثة في إطار المساءلة والحث على الشفافية والالتزام بما خُطط له وفق حاجات المؤسسة وأولوياتها المدروسة في القطاعات والمجالات الحكومية كافة، وبشكل يساهم في تعزيز عمل القطاعات المختلفة والتغلب على التحديات الرئيسية، فقد أعدّ هذا العام 2020 عدته ليستكمل هذا الفعل الرقابي البحثي الذي يرمي إلى حث الجهات الحكومية على المزيد من الشفافية في متابعة أعمالها، ولكن العالم -والأردن جزء منه- تفاجأ بجائحة كورونا التي فرضت على الحكومة تغييراً شاملاً في شكل الاستجابة وتبديل الأولويات، وكان واضحاً حجم الآثار المترتبة على هذا الوضع الذي يؤمل أن يكون طارئاً.

وعليه، فقد عمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى إجراء تعديلات على خطة العمل في إعداد تقارير حالة البلاد، ومنها قطاع التعليم، وهذا استوجب من فريق إعداد التقرير العمل عليه عبر الخطوات الرئيسية الآتية:

1. مراقبة الوضع ورصد ما يجري على الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم 2018-2022، وخطة الوزارة التنفيذية لعام 2020، وكيفية تصرف الوزارة إزاء تطورات الجائحة.
2. متابعة خطوات الوزارة لإنقاذ العام الدراسي واستمرار تعلم الطلبة عن بعد عبر المتاح من منصات وقنوات اتصال وقنوات تلفزيونية، باستثمار ما لدى الوزارة من مخزون من مواد ومصادر تعلم تناسب هذا المنحى في التعلم.
3. الاستفادة من جهود الشراكة بين الوزارة والقطاع الخاص في إثراء مصادر التعلم المتاحة وتعزيز قنوات الاتصال المستخدمة، إضافة إلى دعم البنية التحتية التكنولوجية في الميدان بأجهزة ومعدات تضمن الوصول إلى أكبر عدد من الطلبة في مواقعهم.
4. مناقشة المعنيين في الوزارة حول بعض الإجراءات التي خطت الوزارة للعمل عليها ومستوى نجاعتها، وتحقيقها لأهداف التعلم المتوقعة.
5. متابعة تطورات تجويد العمل في الوزارة المكتسب من التجربة، وحشدها للخبرات الميدانية وتجارب القطاع الخاص: من مدارس ومراكز بحث وشركات إنتاج تقنية وغيرها.
6. تقدير جهود كل من وزارة الريادة والاقتصاد الرقمي والتلفزيون الأردني في دعم جهود وزارة التربية والتعليم، وإنضاج خبراتها، من أجل الوصول بالسبل شتى إلى أكبر عدد

من الطلبة، مع تسخير جميع الإمكانيات التكنولوجية والأجهزة اللوحية (Tablets) التي تعمل من خلال شبكة الإنترنت في متابعة الطلبة لدروسهم.

7. انتظار الوزارة لتدوين تجربتها في الاستجابة لجائحة كورونا، من أجل الوقوف على الآثار المترتبة على الجائحة حتى تاريخه، والوقوف على تبدل الأولويات وسبل المعالجة للحد من الآثار التي وقعت على الطلبة والكوادر البشرية والنظام التعليمي عموماً.

لقد باغتت هذه الجائحة الجميع، إلا أن وزارة التربية والتعليم كانت على قدر المسؤولية، واستطاعت أن تنقذ العام الدراسي، مع أن المنجز -باعترافها- لم يكن بالقدر الذي تتمناه، لكن ثمة دروس استفادت منها في تطوير العمل والتغير نحو الأفضل، وهو ما جرى العمل عليه منذ سنوات طويلة، لكن الظروف لم تكن مواتية لتحقيقه.

إن الحوارات المستفيضة التي تديرها الوزارة بعد تنفيذها لامتحان دراسة الثانوية العامة، وتجربتها بتطبيق البروتوكول الصحي، ومرور هذه العمليات بسلام وسلامة، شجعتها على التفكير بكيفيات تنفيذ العمليات في بدء العام الدراسي 2021/2020 وما يسبقه من استعدادات الجاهزية.

وتأسيساً على ذلك، بذلت الوزارة جهوداً لاستطلاعات الرأي ورصد التغذية الراجعة حول جملة من القضايا أهمها*:

- آليات تنفيذ برامج التدريب للمعلمين والمشرفين التربويين الذين يتابعون سير الدراسة، وخاصة برامج تدريب المعلمين لتطبيق المناهج والكتب الدراسية المطورة، إذ أُعدَّ برنامج لتدريب المعلمين عن بعد، بالتعاون والمسؤولية الكاملة من جهات متعددة في مقدمتها المركز الوطني لتطوير المناهج، وأكاديمية الملكة رانيا، وشركات تقنية من القطاع الخاص.

- آليات تنفيذ البرنامج الاستدراكي والإثرائي الذي يُعد أساساً لتعويض الطلبة ما فاتهم من معارف ومهارات قبل بدء العام الدراسي، باعتبار أن هذا البرنامج متطلب قبلي لمضامين المناهج والكتب المدرسية في جميع المواد وجميع الصفوف من أجل ضمان التعلم الفعال.

• أجرى مركز الدراسات الاستراتيجية استطلاعاً واسعاً، ورصدت الوزارة ردود فعل المجتمع عبر وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الإخبارية وغيرها، وكتب العديد من الكتاب الأردنيين مقالات تحليلية في هذا المجال.

- شكل الدراسة الأنسب في بداية العام الدراسي في ظروف واستمرار التخوفات للجائحة، وحرص الوزارة على البروتوكول الصحي، وضمان السلامة للطلبة وذويهم والمجتمع عموماً.
 - العمل غير المباشر على أهداف التغيير المفضلة التي أفادت منها الوزارة نتيجة التجربة وبما يخدم عملية التحول المطلوبة نحو التعلم النوعي من جانب، ونحو أيّ تغيير هيكلي للنظام، ودور المدرسة، وشكل دوام الطلبة، ونسبة التعليم المباشر والتعليم عن بعد.. إلخ من جانب آخر.
 - إخراج امتحان الثانوية العامة بالشكل والمضمون الذي يراعي الظروف الاستثنائية التي فرضتها الجائحة. ورغم أن العمل بجملته تعرّض لبعض النقد، إلا أنه لم يكن بالإمكان أفضل مما كان.
- وعليه، فإن التقرير سيشمل ثلاثة محاور: تأثر قطاع التعليم العام بجائحة كورونا، متابعة عمل قطاع التعليم العام، تحليل موازنة قطاع التعليم العام في خطة الاستجابة وارتباطها باستراتيجية الوزارة، وصولاً إلى التوصيات والمقترحات.

أولاً: تأثير قطاع التعليم العام بجائحة كورونا

بعد البحث في آثار جائحة كورونا على أطراف العمل في وزارة التربية والتعليم، تبين أن هذه الآثار كانت كبيرة على الأطراف جميعها: وزارة، وطلبة، وبيئات عمل، وموارد بشرية، وعمليات. ويمكن تلخيص آثار الجائحة وعرضها عبر عدد من المكونات وعلى النحو الآتي:

1. مكون الآثار العامة

1. إن المعاناة النفسية والاجتماعية للطلبة كانت هي الأعلى تأثراً، فقد أحس الطلبة بالخوف والقلق والتوتر. ومع الأيام، بدأت الاتجاهات السلبية نحو التعليم والمدرسة بالتعاظم، خاصة وأن هناك من الطلبة من وجد في أساليب التعليم عن بُعد عبئاً جديداً تضافر مع الإقامة الإجبارية في البيت، والتوجيهات الصارمة للأهل. ومن جهة أخرى، فقد أحس بعض الطلبة في الأطراف والمناطق التي لا تتوافر فيها خدمات التعليم عن بُعد بالحرمان والتأخر عن أقرانهم في الأماكن الأفضل حظاً.

2. أحست الموارد البشرية من قيادات وهيئات تعليم، بالقصور في المهارات وتحدي مجارة ما يتم من آليات التعليم عن بعد، ومع أن بعضهم عدّها فرصة تعلم وإثبات وجود، إلا أن بعضهم الآخر عدّها صعوبة الاكتساب، وخاصة من هم على أبواب التقاعد وأولئك الذين لا يملكون الأجهزة التكنولوجية المناسبة ومتطلباتها للربط على شبكة الإنترنت، وكل هذا رافقه التوترات المجتمعية التي عززت تخوفات الناس -ومنهم الموارد البشرية- بضرورة الاهتمام بحياتهم وحياة أسرهم، وتحسين ظروفهم الاقتصادية والمعيشية.

3. تبدل الأولويات التي تغير بعضها من حيث الموضوع وبعضها الآخر من حيث الترتيب، إذ فرضت الجائحة أولويات جديدة ليس للوزارة فقط، بل للطلبة وللموارد البشرية وبيئات التعلم أيضاً، كما فرضت بعض الأولويات للأهل في ما يتعلق بتوفير المكان والأجهزة اللازمة لتعلم أبنائهم، وبقي أن تعمل الوزارة على توعية الأهل في مجال دعم تعلم أبنائهم بالشكل الصحيح.

4. مناقلة الأموال المرصودة للمشاريع والنشاطات التي تترجمها على أرض الواقع، فقد اضطرت الوزارة إلى مناقلة الأموال الموجودة للمشاريع والنشاطات والبرامج، الأمر الذي عطل بعضها، وجعل بعضها الآخر يؤثر بدوره على مشاريع وبرامج أخرى، وهذا الأمر أثر على مشاريع كبرى للوزارة من مثل التعيينات التي تؤثر بدورها على البرامج، خاصة ما يتصل منها بخطة رياض الأطفال وتغطيتها لأطفال (KG2) على مستوى المملكة؛ ذلك أن العامل المالي يؤثر على دائرة من البرامج وليس على برنامج بمفرده.

5. خلخلة توقيت المشاريع والبرامج، لا سيما إذا كان المشروع مرتبباً بأجل زمني، فإنجاز طباعة الكتب المدرسية مثلاً يجب أن يتم في موعد محدد، وأي تأخر-ولو لأيام- قد يؤثر على سلامة بداية العام الدراسي، وهو ما ينطبق أيضاً على تدريب المعلمين قبل بداية العام الدراسي، وغير ذلك الكثير.

6. نوع التعليم ومستوى امتلاك الطلبة للمهارات المتوقعة على مستوى الصف والمرحلة، وفي إطار هذا المجال كشفت الاستطلاعات عن قصور في مستوى الاكتساب للعام الدراسي 2020/2019، وقد يتأثر العام الدراسي 2021/2020 أيضاً، بسبب الظروف التي أثرت على سير الدراسة في بداية العام الدراسي نتيجة إضراب المعلمين، وبعدها تحولات الوضع الوبائي واستمرار الدراسة باستخدام منحى التعلم عن بُعد. ويؤكد بعضهم، ومنهم وزارة التربية والتعليم، أن هناك فجوات في نوع التعلم وفي مستوى الاكتساب الذي يقاس بالشهور. وقد بادرت الوزارة نتيجة هذا الوعي بجسامة المشكلة إلى الإعلان عن برنامج تعزيز المهارات بمكوّنيه الإثرائي والاستدراكي، وترتيب بداية العام الدراسي قبل مواعده بثلاثة أسابيع.

7. البطالة وتسريح العاملين من المعلمين والإداريين في القطاع الخاص، إذ تأثرت المدارس الخاصة في الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي 2020/2019 كثيراً، وعمدت إلى تسريح الكثير من كوادرها الإدارية والتعليمية، فضلاً عن تخفيض الرواتب، وتأخر تسليمها، إضافة إلى الخوف من إغلاق العديد من المدارس الخاصة لضعف قدرتها على تحمل عدم دفع الأقساط الدراسية من قبل الأهالي. ولم يسلم المعلمون والإداريون في القطاع العام من وقف العلاوات التي أثرت كثيراً على معنوياتهم وأوضاعهم المعيشية.

8. البيئات المدرسية وفقرها التكنولوجي ومدى توافقها مع منحى التعلم عن بُعد، فقد تبين أن نسبة تزيد عن 50% من التجهيزات التكنولوجية في المدارس قديمة، وغير صالحة، ولا تستوعب الفعل الذي لجأت له الوزارة في التعلم عن بُعد، الأمر الذي اضطر الوزارة لبرامج التحديث، وتعزيز للأجهزة والربط؛ خشية تأثر سير العمل وتدني مستوى تحقق الأهداف.

9. الثقافة المجتمعية وتأثيرها باتجاهات سلبية نحو التعليم عموماً، وتحديدًا نحو التعلم عن بُعد، الذي كان مفاجئاً ولم يستعد له الأهالي بالتجهيزات وأساليب الدعم، الأمر الذي رفع أصوات التذمر والدعوات للعودة إلى المدارس.

وفي هذا المجال، لا بد من التأكيد أن ما قامت به الوزارة يمثل تعليماً عن بُعد ينقصه التفاعل المتبادل بين المعلم والطالب، في حين أن التعلم عن بُعد هو المستقبل، وهو المقصود الذي يحقق التعلم النوعي القائم على جهود الطلبة وتفاعلهم ويرفع من

نسب تعلمهم على حساب نسبة التعليم التي مصدرها المعلم، وهذا ما أوضحته الوزارة واعترفت به، لأن هدفها الرئيس كان إنقاذ العام الدراسي واستمراره، في الوقت الذي لم تكن فيه مستعدة للتعلم عن بعد ولا تمتلك متطلباته.

ولا بد من التوضيح أن التعليم عن بعد يختلف عن التعلم عن بعد، فالتعليم عن بعد -وهو ما مارسته الوزارة- يكرس دور المعلم في الشرح والتلقين عبر شاشة التلفزيون أو العرض المصور (الفيديو) دون تفاعل أو مشاركة من الطالب، في حين أن التعلم عن بعد -وهو الطموح والغاية- يقوم على دور الطالب في التعلم والبحث والاستنتاج وتقديم العروض خلال جملة المهام والمشروعات التي يكلف بها مستفيداً من التطبيقات التكنولوجية المتنوعة بما يحقق التفاعل الحقيقي بين المعلمين والطلبة.

2. مكون الأولويات بين ما قبل الجائحة وما بعدها

إن أولويات قطاع التعليم العام للعامين 2020-2021 التي وضعت قبل جائحة كورونا بالاستناد إلى المرجعيات المختلفة للحكومة والتي استندت إليها وزارة التربية والتعليم في بناء خططها الاستراتيجية 2018-2022، وخطتها التنفيذية للعامين 2020-2021، قد اختلفت عما فرضته الجائحة بشكل كبير، ليس فقط من حيث ترتيب الأولويات، وإنما أيضاً من حيث الترتيب وتجميد بعض الأمور وإضافة أخرى.

فعندما بدأت الإجراءات الحكومية للتحوط لانتشار الوباء، وقرر تعطيل المدارس، والتزم الناس عموماً ببيوتهم، اضطرت الوزارة إلى إنقاذ العام الدراسي واستمرار تعليم الطلبة بمنحى التعليم عن بعد، الأمر الذي أصبحت معه الأولوية الأولى تتصل بما يأتي:

1. العودة لمخزون الوزارة من مواد ومصادر تعلم تخدم آليات التعليم عن بعد.
2. الاستعانة بما لدى القطاع الخاص من مواد ومصادر تعلم تخدم الغرض نفسه في التعليم عن بعد. وهنا لا بد من الإشادة بالشراكة الحقيقية التي ظهرت بين الوزارة والقطاع الخاص.
3. حشد الكوادر من هيئات التعليم ومن خبراء القطاع الخاص لإنتاج مواد ومصادر تعلم تخدم التعليم عن بعد.
4. دعم شبكات الاتصال وقنوات البث التي من شأنها نقل محتوى التعليم عن بعد للطلبة والمعلمين.
5. تدريب الكوادر على المهارات التي تتطلبها عمليات التعامل مع الأجهزة، والتطبيقات الحاملة لمحتوى التعليم عن بعد.

6. التوعية والتثقيف المجتمعي، وتحديد أولياء الأمور، بما يدعم نجاح برنامج التعليم عن بُعد.
7. الدعم الفني بما فيه الأجهزة وشبكات الربط الكفيلة بتوصيل محتوى التعليم عن بعد لجميع الطلبة، خاصة الذين يتعذر الوصول إليهم بالطرق الطبيعية. وبقي العمل مستمراً على جميع الأولويات الأخرى الأقل كلفةً ماليةً مثل:
 1. استمرار العمل بتنفيذ برنامج الامتحان العام (التوجيهي) وفق ما تسمح به ظروف البروتوكول الصحي.
 2. تنفيذ البرامج الاستدراكية والإثرائية التي تعوض الطلبة عما خسروه من أهداف التعلم ومستوى اكتسابهم المهارات والمعارف المطلوبة.
 3. دعم خطة تطبيق المناهج والكتب المدرسية المطلوب تطبيقها في العام الدراسي 2021/2020.
 4. استكمال جاهزية الوزارة لاستقبال أطفال الروضة وفقاً للخطة المرسومة قبل الجائحة، خاصة ما يتصل منها بجاهزية المكان وجاهزية كادر التعليم. ويؤمل أن تستمر الأولويات في ما يتصل ب:
 - استكمال تطوير محتوى المواد و"الفيديوهات" والأفلام والدروس المصورة وكل ما من شأنه أن يدعم أشكال التعلم عن بعد ومصادره بمستوى نوعي جيد.
 - استكمال التجهيزات الفنية والتقنية في جميع المدارس في المدن والأرياف.
 - استمرار عمليات التدريب التي ترفع من كفايات المعلمين التكنولوجية وصولاً للمعلم الرقمي.
 - تطوير الكتب المدرسية لتكون كتباً دامجاً وتدعم التعلم في جميع الظروف.
 - دراسة الواقع بعد الجائحة وتحديد مجالات الضعف، خاصة في مجال التمكين النوعي للطلبة ووضع البرامج العلاجية لذلك.
 - استمرار العمل على الوصول للطلبة من ذوي الحاجات الخاصة وفي المناطق الأكثر فقراً والذين يقطنون في أماكن لا تصل إليها خدمات الإنترنت وليس لديهم أي إمكانات لشراء أجهزة تساعد على متابعة التعلم. ورغم أن الوزارة بذلت جهوداً مقدرة بهذا الاتجاه إلا أنها تحتاج إلى المزيد في هذا الاتجاه. ويشار إلى أن الحكومة طرحت عطاء بطلب من الوزارة لشراء 300 ألف جهاز كمبيوتر يخطط لتوزيعها على مناطق الأطراف والأكثر فقراً.

3. مكوّن تأثر أولويات قطاع التعليم بجائحة كورونا في ما يتصل ب:

1. تحديد الأولويات المعلنة لقطاع التعليم العام

حددت وزارة التربية والتعليم وألويات عملها للعامين 2020-2021، والتي جاءت استجابة للأولوية الوطنية (تحسين جودة الخدمات الحكومية).

أولويات عمل وزارة التربية والتعليم للعامين 2020-2021 *

| الأولوية | الإجراءات التنفيذية | شركاء التنفيذ |
|--|---|---|
| الأولوية الأولى: تعميم فرص وصول جميع الأطفال إلى المستوى الثاني (KG2) للعام الدراسي 2021/2020 (الاستيعاب الكامل). | 1. استحداث 65 غرفة في القطاع الحكومي، وتأهيل 188 غرفة لرياض الأطفال. 2. استئجار وحدات مناسبة لرياض الأطفال في المواقع المطلوبة. 3. التوسع في برنامج رفع الاستعداد المبكر للتعليم، واستثمار المراكز الشبابية والصحية ومرافق الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية. | وزارة المالية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الأشغال العامة والإسكان، وزارة تطوير الأداء المؤسسي، وزارة المالية، وزارة الداخلية، وزارة الشباب، وزارة الصحة، الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، أمانة عمان الكبرى، "الأونروا"، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية. |
| | 4. تشغيل معلمات ومساعدات في رياض الأطفال في القطاع الأهلي ووزارة التربية والتعليم (بتمويل من هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية). | وزارة العمل، ديوان الخدمة المدنية، وزارة تطوير الأداء المؤسسي. |
| | 5. تطوير نظام الجودة لرياض الأطفال. | وزارة تطوير القطاع العام. |
| | 6. تطوير ونشر رسائل توعوية ومواد رقمية موجهة لأولياء الأمور حول تنظيم خبرات نمائية للأطفال. | |
| | 7. تشكيل لجان على مستوى الوزارة ومديريات التربية والتعليم والجهات المعنية لمتابعة خطة الاستيعاب الكامل وتنفيذها. | وزارة الأوقاف، وزارة الصحة، وزارة العمل. |
| | 8. تبني نظام التعليم المرن لرياض الأطفال في المناطق الأكثر حاجة. | المانحون والداعمون. |

* خطة وزارة التربية والتعليم وألوياتها للعامين 2020-2021 الصادرة بتاريخ 2020/1/26.

| الأولوية | الإجراءات التنفيذية | شركاء التنفيذ |
|---|--|--|
| الأولوية الثانية: تحسين الأبنية المدرسية الحكومية للأعوام 2020- 2022. | 1. التوسع في برنامج الأبنية المدرسية والإضافات الصفية. | وزارة الأشغال العامة والإسكان، وزارة المالية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الإدارة المحلية، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، وزارة الداخلية. |
| | 2. الاستغلال الأمثل للأبنية المدرسية من خلال الدمج المدرس للمدارس الصغيرة. | وزارة الأشغال العامة والإسكان، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الإدارة المحلية، وزارة النقل، وزارة الداخلية، وزارة المالية. |
| | 3. ضمان معايير الأمان والرعاية والسلامة وتوحيد الإجراءات للحد من العنف. | ديوان التشريع والرأي، وزارة الداخلية، المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الصحة. |
| | 4. تنفيذ مشروع التغذية المدرسية في المدارس الحكومية ومدارس "الأونروا". | المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الصحة، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الداخلية، القوات المسلحة الأردنية. |

| الأولوية | الإجراءات التنفيذية | شركاء التنفيذ |
|--|--|---|
| الأولوية الثالثة: المرحلة الأولى من استراتيجية التعليم الدامج | 1. إعداد قاعدة بيانات للطلبة ذوي الإعاقة وفق التشخيص الطبي والتربوي. | المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وزارة الصحة. |
| | 2. رفع كفاية العاملين في مجال التشخيص التربوي. | المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. |
| | 3. توفير الأدوات والوسائل التشخيصية والاختبارات النفسية والتربوية الموحدة والمقننة على البيئة الأردنية. | المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. |
| | 4. تهيئة المباني التعليمية وفق (كودة) متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة. | وزارة الأشغال العامة والإسكان، المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. |
| | 5. توفير التكنولوجيا المساندة والمعينات وفقاً لمتطلبات تعليم الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس. | المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. |

| الأولوية | الإجراءات التنفيذية | شركاء التنفيذ |
|--|--|--|
| الأولوية الرابعة: إعادة تنظيم مسارات التعليم، وبدء التشعب بعد الصف التاسع، والتدخل المبكر في صقل الميول المهنية للطلبة. | 1. تطوير اختبارات للميول المهنية واختبارات الاستعداد الأكاديمي (scholastic aptitude). | المركز الوطني لتطوير المناهج، الجامعات الأردنية. |
| | 2. تطبيق الاختبارات على طلبة السادس الأساسي. | |
| | 3. إصدار تقارير للطلبة تربط بين قدراتهم الأكاديمية وخياراتهم المهنية وتعميمها على أولياء الأمور. | |
| | 4. تفعيل منظومة الإرشاد المهني لصقل الميول المهنية للطلبة بناءً على اختبارات الاستعداد الأكاديمي والميول المهنية. | |
| | 5. إقرار مسارات التعليم الجديدة، والبدء بتشعب الطلبة في نهاية الصف التاسع (مسار التميز، المسار المتقدم، المسار العام، المسار المهني والتقني). | مجلس التربية والتعليم. |
| | 6. إعادة تنظيم الخطة الدراسية في ضوء المسارات الجديدة لعام 2021. | وزارة التربية والتعليم، والمركز الوطني لتطوير المناهج. |
| | 7. البدء بتشعب الطلبة إلى المسارات الجديدة بناءً على سجل تراكمي للميول المهنية، واختبار الاستعداد الأكاديمي في المواد الأساسية ابتداءً من العام الدراسي 2022/2023. | |

* وزارة التربية والتعليم والمركز الوطني لتطوير المناهج.

| الأولوية | الإجراءات التنفيذية | شركاء التنفيذ |
|--|--|--|
| الأولوية الخامسة: تطوير إطار متكامل لمحطات التقويم تتماشى مع المراحل التعليمية للنظام التعليمي الأردني، وتحسين أداء الطلبة الأردنيين في الامتحانات الدولية بما فيها حوسبة امتحان الثانوية العامة. | 1. إعداد تشريعات وتعليمات خاصة بالمحطات التقييمية والمراحل التعليمية واعتمادها. 2. تطوير إطار عام لامتحان وطني تشخيصي في نهاية الصف الثالث. 3. تطوير إطار عام لامتحان وطني مصحوباً بقياس ميول الطلبة ورغباتهم في نهاية الصف التاسع. 4. تطوير وبناء بنوك الأسئلة للمباحث، لامتحان الثانوية العامة والاختبارات الوطنية. 5. تأهيل مختبرات الحاسوب في المدارس لتكون مراكز امتحانية متخصصة لعقد الامتحانات الإلكترونية في مديريات التربية والتعليم. | ديوان الرأي والتشريع، وزارة تطوير القطاع العام، وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، شركات الاتصالات الوطنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة. وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة. |

| الأولوية | الإجراءات التنفيذية | شركاء التنفيذ |
|--|--|--|
| الأولوية السادسة: تصنيف المدارس الحكومية والخاصة وفق معايير أدائية تضمن الجودة التعليمية. | 1. تحديث إطار ضمان الجودة في المدارس. 2. تجريب الإطار على عينة من المدارس الحكومية والخاصة. 3. تأهيل فرق ضمان الجودة على معايير الدليل ومؤشراته. 4. توعية المدارس بمعايير الدليل ومؤشراته. 5. تنفيذ زيارات ضمان الجودة في المدارس. 6. إصدار تقارير التقييم متضمنة تصنيفاً للمدارس ونشرها على الموقع الإلكتروني للوزارة. | ديوان الرأي والتشريع، وزارة تطوير القطاع العام، هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها. هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها. هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها. |

| الأولوية | الإجراءات التنفيذية | شركاء التنفيذ |
|---|---|--|
| الأولوية السابعة: الترخيص المهني للمعلمين والقادة. | 1. بناء ميثاق مهنة التعليم (معايير، وكفايات، ومدونة السلوك). | ديوان الرأي والتشريع، وزارة تطوير القطاع العام. |
| | 2. إعداد نظام للترخيص المهني للمعلمين والقادة. | ديوان الرأي والتشريع، وزارة تطوير القطاع العام. |
| | 3. بناء الإطار العام لمنهاج التنمية المهنية (سياسة التنمية، منهاج التنمية، بطاقات البرامج، وثيقة الاعتماد، وثيقة ضبط الجودة). | |
| | 4. بناء المواد التدريبية للرخص المهنية ومسارات المعلم. | |
| | 5. بناء إطار تقييم الأداء ومنهجيته وأدواته. | |
| | 6. بناء الاختبارات للرخص المهنية. | ديوان الخدمة المدنية. |
| | 7. إعداد برامج تدريبية لتأهيل من لم يتجاوز متطلبات الترخيص. | |
| 8. البدء بترخيص المعلمين باستهداف 30 ألف معلم (تدريب وتقييم). | المرحلة الأولى | |
| | المرحلة الثانية | |
| | المرحلة الثالثة | |

| الأولوية | الإجراءات التنفيذية | شركاء التنفيذ |
|---|---|--|
| الأولوية الثامنة: تحسين جودة الخدمات الحكومية. | 1. تبني نموذج فاعل لتوظيف التكنولوجيا في التعليم. | هيئة الاتصالات الخاصة، (Ed Teach)، الشركة المنفذة. |
| | 2. توفير البنية التحتية اللازمة لربط الغرف الصفية والمرافق التعليمية في المدارس بشبكة الإنترنت أو الإنترنت من خلال تكنولوجيا (Wi-Fi). | هيئة الاتصالات الخاصة، الشركة المنفذة. |
| | 3. تزويد المدارس بالأجهزة والمعدات اللازمة بحسب المرحلة. | (Ed Teach). |
| | 4. تطوير المحتوى التعليمي الإلكتروني ونشره. | المركز الوطني لتطوير المناهج، (Ed Teach). |
| | 5. تدريب المعلمين وتأهيلهم على استخدام التكنولوجيا وتوظيفها في التعليم. | (Ed Teach). |
| | 6. إنشاء قناة مصادر تعلم مفتوحة تخدم أغراض التدريس والتدريب. | المركز الوطني لتطوير المناهج، (Ed Teach). |

4. مكوّن آليات التعامل المقترحة لقطاع التعليم العام بعد الجائحة

باستعراض ما ورد سابقاً من آثار للجائحة على قطاع التعليم العام، يمكن الوقوف على ما يأتي؛

• بذلت وزارة التربية والتعليم جهوداً متعددة في مجال إنقاذ العام الدراسي 2019/2020، وفي ما يأتي توثيق لهذه الجهود؛

1. أعدت الوزارة منصات متنوعة لنقل الدروس إلى الطلبة في منازلهم، وتعاونت في ذلك مع مؤسسات مختصة وأفراد ذوي خبرة.

2. وفرت الوزارة أقنية تلفزيونية ومنصات؛ لبث دروس متواصلة (قناة التلفزيون الأردني، منصة درسك 1+2)، ووفقاً لبرنامج خاص شمل الروضة وسائر الصفوف الأخرى بما فيها الصف الثاني عشر.

3. تعاونت الوزارة مع معلمين متميزين من المدارس الخاصة، لبث دروس جديدة، أُعدت وفق مناهج الدراسة.

4. خططت الوزارة لسيناريوهات متنوعة وفق تحولات الأزمة حاضراً ومستقبلاً.

ويشير تقرير حديث صادر عن الوزارة باللغة الإنجليزية بعنوان (**Education During Emergency Plan**) أن الوزارة طورت حلولاً لإدارة عمليات التعليم عن بعد، وحددت أهدافها في ما يأتي؛

1. تهيئة بيئة تفاعلية استجابة لمتطلبات التعلم عن بعد.

2. توظيف التكنولوجيا لتحسين مستوى التعلم.

3. تقديم الدعم للطلبة والمعلمين للتكيف مع متطلبات التعلم عن بعد.

4. تقديم برامج تعلم مدمج على مدى الأزمة.

5. توعية المجتمع بمتطلبات التعليم عن بعد.

6. رسيخ العمل المشترك بين وزارة التربية والتعليم والمركز الوطني لتطوير المناهج.

وتعرضت برامج الوزارة وأدائها إلى ملاحظات عديدة، تراوحت بين القبول والنقد، وقد أمكن رصد الملاحظات الآتية؛

1. كانت الدروس المقدمة عادية أشبه بعمليات تدريس صفي غير تفاعلي، فكان المعلمون يلقون الدروس بأقل قدر من الاهتمام بالتفاعل مع الطلبة، حتى قيل؛ لقد أظهر المعلمون طريقتهم في التلقين بشكل واضح أمام المجتمع؛ فلا حوار ولا تفاعل.

2. كانت البيوت غير مهيأة لاستقبال الدروس المقدمة من الوزارة، ربما كان ذلك بسبب غياب التقنيات المنزلية، أو عدم كفايتها في الأسرة التي يوجد فيها أكثر من متعلم.

3. تطلب الدخول إلى بعض المنصات كلفة مالية، شكا منها الأهل.

4. أعلنت الوزارة أنها قدّمت أجهزة (iPad) لطلبة في المناطق المحتاجة، ولم تنشر معلومات عن عدد الأجهزة التي قدمتها، خاصة أن بعض البيئات لا تتوافر فيها شبكة الإنترنت، إلا أن الوزارة من خلال الدعم الحكومي أعلنت عن طرح عطاء الشراء 300 ألف جهاز كمبيوتر سيتم توزيعها على الطلبة في المناطق الأكثر فقراً.

أما بشأن امتحان الدراسة الثانوية العامة، فقد تطور تفكير الوزارة بين:

1. امتحان عن بعد، أو امتحان مباشر.

2. تقديم الامتحان بورقة واحدة، أو بثلاث أوراق، أو ورقة لكل مادة.

3. استقر رأي الوزارة على تقديم امتحان مباشر، وبورقة لكل مادة، وهذا ما فعلته بعد اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتعقيم مراكز الامتحان، وتوفير مستلزمات الوقاية الصحية للمعلمين والطلبة.

4. اتخذت الوزارة شكلاً تقنياً جديداً للامتحان (الماسح الضوئي) يمكنها من استخلاص النتائج بسرعة حرصاً على بدء العام الدراسي الجامعي الجديد، ولتقليل عدد المصححين نظراً لضرورة التباعد وتنفيذاً للبروتوكول المعتمد.

ويرى المجلس الاقتصادي الاجتماعي، أن الوزارة حاولت بذل الجهود الممكنة والمتوافرة لحماية العام الدراسي، بصرف النظر عن مدى النجاح في ذلك. وقد أشارت استطلاعات غير رسمية إلى أن جدوى ما فعلته الوزارة لم يكن شاملاً لجميع الطلبة، كما لم يكن بالمستوى المطلوب، وقد يرجع ذلك إلى ما يأتي:

1. عدم الاستعداد للتعلم عن بعد، ومضاجأة الأزمنة.

2. ضعف قدرات المعلمين.

3. ضعف الثقافة التكنولوجية.

4. ضعف تقدير الأسر لهذا النوع من التعلم.

ومن المفارقات أن المجتمع أعاد الاعتبار إلى التعليم التقليدي الذي كان يوصف بأنه تلقيني وغير تفاعلي، ولذلك جرى الحديث عن التعليم عن بعد بأنه غير ملائم لافتقاره إلى التفاعل والحوار مع الطلبة، وكان المجتمع بمن في ذلك الطلبة وذوهم يتمنون العودة للمدارس التي لم تكن تعجبهم من قبل. ويأمل المجلس أن تخرج الوزارة بخبرات تراكمية

تمكنها من تطوير برامج التعلم عن بعد، بشكل يعطيه المعنى الحقيقي له.

• في ما يتعلق بالوضع النفسي والاجتماعي للطلبة وأهاليهم، بدا واضحاً أن هناك توتراً ناتجاً عن ظروف الجائحة، وأبدى كثير من الأهالي تذرهم وخوفهم من خروج الأبناء الذين لم يتعودوا على هذه الأجواء، وأصيب الطلبة بمشاعر مختلطة بين الفرح والإحباط والقلق، الأمر الذي أضعف قدراتهم على متابعة الدروس والالتزام بها والتمكن منها، وهذا ما يُتوقع من الوزارة التفكير به وإعداد البرامج الإرشادية التربوية الخاصة به حال العودة للأوضاع الطبيعية قريباً، أو التدخل السريع إن استمرت الأوضاع الاستثنائية على ما هي عليه.

• لأن التجهيزات التكنولوجية ووسائل الاتصال الميسرة للربط التكنولوجي، تلعب دوراً في ما يتعلق بفاعلية المدرسة، فقد اتخذت وزارة التربية والتعليم إجراءات من بينها:

1. تحديد المدارس التي يوجد فيها أجهزة مناسبة من حيث الحداثة والعدد، ومباشرة صيانتها وزيادة أعدادها ما أمكن ذلك.

2. دعم المدارس التي لا تتوفر فيها الأجهزة المناسبة من حيث الحداثة والعدد، وتحديد تلك التي تتوفر إمكانيات ربطها أو تغطيتها بشبكة الإنترنت.

3. تحديد المدارس والمناطق التي تواجه صعوبات تتصل بالأجهزة وشبكات الربط، والعمل على دعمها بالطرق شتى، ومنها توفير أجهزة لوحية تعمل على الإنترنت (4G)، وتوفير مختبرات متنقلة لدعم طلبة المناطق المحرومة من الربط والتجهيزات. علماً أن الوزارة استكملت ربط 800 مدرسة على شبكة الإنترنت، إلا أن 79 مدرسة بقيت من دون ربط لأسباب فنية.

4. وضع المقترحات الممكنة لدعم الطلبة الذين لم يتابعوا بث الدروس بأي وسيلة (بما في ذلك قنوات البث التلفزيوني).

وعليه، فإن الحاجة ملحة إلى دراسة مسحية شاملة تحقق الهدف الذي ينص على: "تمكين كل طالب في المملكة من متابعة دروسه عن بعد بالمستوى المطلوب، على أن تتوافر الإرادة لذلك والدعم المالي حتى لو على حساب مشاريع الأبنية المدرسية مؤقتاً".

• تمكين الكوادر البشرية من متطلبات العمل في هذه المرحلة، وتحديداً من المهارات التكنولوجية التي تدعم إعداد الدروس والتواصل والتفاعل مع الطلبة بالاتجاهين، وهذا الأمر يحتاج إلى برامج تدريب مكثفة وسريعة قبل بدء العام الدراسي

2021/2020، والأهم الانتقال من مركزية البث إلى لا مركزيته؛ بتفعيل دور المدرسة وتواصل كل معلم مع طلبته.

- مع أن تقدير حجم الفجوة التي حدثت في نوع الاكتساب لأهداف التعلم ومضامينه من معارف ومهارات واتجاهات، لم يستند إلى دراسات، إلا أن الحديث المتداول لدى التربويين في الوزارة وخارجها يتعلق بوجود فجوة نوعية تُقدَّر بثلاثة أشهر على الأقل في العام الدراسي **2020/2019**، وهذا يتأكد من وضع الوزارة برنامج تعزيز المهارات الأساسية والمتقدمة بمكوّنيه الإثرائي والاستدراكي لتعويض الطلبة عمّا فاتهم في العام الدراسي الفائت ولضمان استمرارية التعليم عن بعد، إذ بدأت الوزارة منذ مطلع تموز **2020**، بثّ مواقف تعليمية وأنشطة إثرائية لتفعيل المهارات الحياتية وتعزيزها، عبر منصات التعليم.

وقال الوزير (صحيفة "الدستور"، 2020/7/5) إن البرنامج يسعى إلى تحقيق تطلعات الوزارة في تحقيق نوعية التعليم وتعزيز المفاهيم والمهارات الأساسية التي شابها القصور، بتوفير سبل معالجة الفجوات في التعليم في مرحلة الاستجابة للمباحث الدراسية وتثبيتها خلال جائحة كورونا. وأضاف أن البرنامج الإثرائي يشتمل على العديد من الأنشطة الإثرائية والعلمية المنبثقة من التوجهات التربوية المعاصرة للعلوم، لا سيما ما يتعلق منها بالمنحى الواعد (STEAM) بطريقة تكاملية بين العلوم، والتكنولوجيا، والبرمجة، والروبوت، والقراءة، والخط العربي، والتصميم الهندسي، والفنون، واللياقة البدنية، والموسيقى، والخدمات المجتمعية، والريادة، والرياضيات، الأمر الذي من شأنه تمكين الطلبة من تطوير معارفهم بصورة واعية ومتوازنة واتاحة الفرصة لهم لفهم المعارف بشكل كلي وشامل.

لكن هذه الإجراءات التي تتم خلال العطلة الصيفية أو قبل بداية العام الدراسي، قد تؤثر على الطلبة وأولياء أمورهم باتجاهات سلبية تقلل من قابليتهم للتعلم، فضلاً عن إرباك الأهل في مواعيد عملهم وكلفة متابعة دراسة أبنائهم، وما تتطلبه من مستلزمات قد يكون من بينها مستلزمات تكنولوجية.

5. مكوّن مجالات التطوير والفرص المتاحة والعقبات التي تواجه القطاع بعد الجائحة

أحدثت أزمة كورونا آثاراً اجتماعية، وثقافية، واقتصادية، وتربوية متنوعة، كان لها تداعيات كبيرة على الأنشطة المختلفة في الأردن، ولم يكن المجتمع بمؤسساته المختلفة مستعداً للتعامل مع هذه التداعيات التي كان أبرزها تغير كثير من الأنماط الحياتية للأسرة، كما صارت وظيفة البيت أكثر تعقيداً بعد أن خسرت معظم الأماكن قيمتها، فالمدرسة لم تعد مكاناً للتعلم، ولم تجدد نفسها للقيام بأي وظائف أخرى، فأغلقت أبوابها طوال الأزمة، وهذا ما حدث أيضاً لأماكن أخرى مثل الأندية، والمتاجر، والملاعب، ودور العبادة، إذ لم يبحث أحد لها عن دور جديد.

لقد كان من الممكن تغيير وظيفة المدرسة لتصبح مؤسسة توعية صحية، أو مؤسسة إنتاج معرفي صحي أو تربوي، ولكن لم يبحث أحد عن تشغيل لها، بل تم البحث عن البديل عبر ما سُمي "التعلم عن بعد"، وتوفير الأدوات الملائمة لهذا التعلم.

ويمكن القول إن التعليم مرّ بمراحل عدة على مدى الأزمة، هي:

1. المرحلة الأولى: تعطلت المدرسة تماماً، بل أغلقت أبوابها والتزم الطلبة بيوتهم، وبدأت الحيرة واضحة أمام كوادرها من هيئات تعليم وإدارة، فلم تفعل المدرسة شيئاً، ولم تقم الوزارة بتوجيه المدرسة إلى ما يمكن أن تفعله في هذه الأزمة.

2. المرحلة الثانية: بدأت الوزارة بالبحث عن معلمين جيدين ذوي كفاية عالية خاصة بالمهارات الأدائية والتكنولوجية في المدارس؛ لكي يقدموا بديلاً عن التعليم العادي. وقدمت المدارس للوزارة مواد وأفلاماً كانت قد أعدتها لغاياتها.

كما قامت المدارس الخاصة بدور مهم في التواصل مع طلبتها، في حين بقيت المدرسة الحكومية في إجازة.

3. المرحلة الثالثة: زاد نشاط المدارس الخاصة في هذه المرحلة، وقدمت نماذج يمكن البناء عليها في الأزمات المماثلة، أما المدرسة الحكومية، فنادرًا ما دعت لعمل تفاعلي، وبقي اعتمادها على ما بذلته الوزارة من جهد من خلال جهازها المركزي في التعلم عن بعد. وبذلك، كان يمكن الاستفادة من الفرص الآتية التي لم تُستغل نتيجة عقبات واجهت النظام التعليمي والمدرسة:

• الفرصة الأولى:

- وضع برامج في مجالات تنمية مهارات المعلمين والمديرين.
- قيام المدرسة بإعداد برامج خدمة المجتمع وفق قدراتها وإمكاناتها.
- إعداد مواد تعليمية جديدة وإرسالها إلى الطلبة.
- قيام المدرسة بالتواصل مع طلبتها بوسائل تكنولوجية أو عادية.
- تقديم برامج تعليمية للطلبة.

• الفرصة الثانية:

- الاستفادة من قيمة المكان المناسب لتقديم خدمة اجتماعية، فلم يحدث مثلاً أن تحولت مدرسة عادية إلى مدرسة إيوائية، ولم يسمع أحد عن مدرسة وُظفت أجهزتها أو خبراتها أو مرافقها في دور مجتمعي.

• الفرصة الثالثة:

- قيام المعلمين بتشكيل مجتمعات متعلمة عن قرب أو عن بُعد، وذلك لتبادل الحلول حول ما يمكن أن يفيد الطلبة.

• الفرصة الرابعة:

- تحوّل المدرسة إلى وحدة إنتاج تقنية أو غير تقنية، تقدم فيها مواد تعليمية للأهل أو للطلبة.

• الفرصة الخامسة:

- قيام المدرسة بإدارة برامج خدمة المجتمع سواء في المجال الصحي أو في المجال الاجتماعي.

4. المرحلة الرابعة: ظهرت بعد أن خفتت حدة الأزمة، إذ كان هناك خشية من نسيان ما حدث في أثناء الأزمة، والتعامل معها على أنها حدث عابر، وأنه يجب العودة إلى الوضع السابق دون أن نستفيد من الفرص التي أحدثتها الأزمة، وبالتالي أن نوقف عمليات:

- استخدام التعلم عن بعد.
 - تزويد المدارس والطلبة بالأجهزة اللازمة.
 - التفكير في دوام مدرسي وعمل منزلي.
5. المرحلة الخامسة: بدأت بعد ظهور الموجة الثانية من الجائحة، حيث أربكت معظم خطط الوزارة، وعطلت السيناريوهات المرسومة، وأوقعت الوزارة والمجتمع في أزمات جديدة. وتبقى الأمور غائمة إلى أن تستقر الأوضاع وتتحدد الاتجاهات: هل سيتم التوجه إلى انتظام المدارس والتعلم المدمج، أم إلى التعلم عن بعد بالشكل الكامل، أم ستتوزع الاتجاهات بحسب ظروف كل منطقة تعليمية ومدرسة؟

العقبات والتحديات

يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ضعف استغلال الفرص السابقة يمكن أن يكون ناتجاً عن العقبات الآتية:

1. ضعف الثقافة التكنولوجية، وقلة الثقة بالتعلم عن بعد، ما أعاد الاهتمام بالتعليم التقليدي على أساس أنه الأفضل.
2. ضعف فرص توظيف التقنيات في بعض المنازل والمناطق، ما أعاق الطلبة عن الاستفادة من البرامج عن بعد.
3. ضعف البرامج المقدمة عن بعد، على أساس أنها لا تمتلك رؤية، ولا خطة، بل كانت حلولاً سريعة لمشكلات حادة.
4. غياب دور المدرسة بوصفها مكاناً أو بيتاً للخبرة والخبراء.
5. غياب مفاهيم المعلم الرقمي، والطالب الرقمي، والمواطن الرقمي، والتي هي الآن هدف النظام التعليمي.
6. تحدي عدم الوصول إلى تغطية شاملة لجميع المدارس بشبكة الإنترنت، وامتلاك الطلبة جميعهم الأجهزة اللازمة، وتحديد ذوي الإعاقة والمقيمون في المناطق المهمشة والفقيرة.

لهذا طرحت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم عطاء لشراء 300 ألف جهاز حاسوب لتغطية الحاجة في المدارس التي ليس بها أجهزة أو أجهزتها غير صالحة ولا تقبل الصيانة، إلا أن هذا العطاء لم ينفذ خلال عام 2020، على أن يعاد طرحه في عام 2021. كما تم توزيع 5000 "تابلت" سُحبت من دائرة الإحصاءات

العامّة وحوالي 1000 جهاز "تابلت" تبرّع بها مواطنون، على طلبة ومعلمين من المحتاجين إليها، لاستخدامها لأغراض التعليم عن بُعد باعتبار الطلبة في الفصل الأول من عام 2021/2020 كانوا يتعلمون من منازلهم.

ثانياً: مراجعة استراتيجيات الوزارة في مجالات أولوياتها، ومتابعة تنفيذها في ظل ظروف الجائحة

من المعلوم أن وزارة التربية والتعليم أحد مكونات الحكومة وتشكل معها وحدة واحدة في البناء التخطيطي الاستراتيجي، وفي البعد التنفيذي، باعتبار أن أهدافها العامّة مشتقة من أهداف الدولة ورؤاها المستقبلية المتوقع تنفيذها على المديين المتوسط والبعيد، وهذا المبدأ الأساسي هو الذي حكم عملية التخطيط، وهو نفسه الذي يحكم تقييم العمل التنفيذي بدلالات مستوى ترجمة هذه الرؤى على أرض الواقع في المدرسة التي تمثل ميدانها الحقيقي.

من هنا، فإن الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم لقطاع التعليم العام تلتقي بالضرورة، بل تستند إلى وثيقة "على خطى النهضة" كتوجه استراتيجي للحكومة، وإلى تقرير نتائج الحكومة (2019) عن التعليم العام. ومن خلال دراسة هذه الوثائق يتبين أن التناغم والمواءمة يحتلان درجة عالية في عملية التخطيط وبرمجة الاستراتيجيات مقابل مجالات الأولويات، وترجمة كل ذلك على شكل برامج ومشاريع يوضّح فيها المدد الزمنية لعمليات التنفيذ ومؤشرات الأداء والجهات المستهدفة والجهات الداعمة الحكومية والخاصة، إضافة إلى رصد الموازنات كما هو مخطط له.

إن هذه المشروعات تشرح عمليات الوزارة خلال العام، ويتم متابعتها في أثناء عمليات التنفيذ أولاً بأول مع رصد المعوقات والتحديات إن وجدت، ومباشرة التدخل بخطط معالجة. وهذا ما حصل في عام 2020 نتيجة جائحة كورونا، إلا أن الجائحة كانت أكبر أثراً وأقوى تأثيراً مما هو متوقع، بحيث عطّلت كل شيء، فاضطرت الوزارة إلى إعادة ترتيب الأولويات وتأجيل المشاريع ومناقلة مخصصاتها خاصة للمشروعات ذات الطبيعة الإنشائية والتعيينات والصيانة. وتم التركيز على تنفيذ الخطة الطارئة كخطة استجابة للجائحة، واعتماد منحى التعلم الجديد في التعليم عن بعد، مع ما يتطلبه هذا من إعداد مواد و"فيديوهات" وأجهزة وشبكات وتدريب.

ولكي تكون الصورة واضحة لا بد من عرض توجهات الحكومة لقطاع التعليم العام قبل الجائحة، وأبرز ما تم إنجازه في مجالات الأولويات لقطاع التعليم العام قبل الجائحة.

فقد ظهر من خلال توجهات الحكومة أن قطاع التعليم العام جزء من الكل الذي يشكل

الدولة الأردنية الواحدة كنظام مترابط تتطور عناصره معاً وتراجع معاً. لهذا فقد جاء مشروع النهضة الوطني واضحاً ومحدداً من حيث الأولويات ومن حيث المضامين والغايات، فقد تم تحديد ثماني عشرة أولوية لهذا المشروع على طريق الوصول إلى دولة القانون والإنتاج والتكافل بهدف بلوغ دولة الإنسان. وعملياً، فإن غاية هذا المشروع هي الإنسان الأردني "أعلى ما نملك"، وبهذا يتناغم فكر الدولة وفلسفتها التي عبّرت عنها ونادت بها منذ عهد الملك الراحل الحسين، وحتى اليوم في عهد الملك عبدالله الثاني مع ملامح مشروع النهضة الوطني، الذي تأتي ترجمته عملياً بالاستثمار في طاقات الإنسان الأردني وقدراته لدخول المثوية الثانية من عمر الدولة بثبات.

لهذا يلاحظ أن أولويات الحكومة للعامين 2019-2020 أسست لهذه المرحلة الجديدة من عمر الدولة تحت هذا العنوان "الإنسان الأردني"، وهذا يعني أن جميع أولويات الحكومة أحاطت برسم ملامح هذا المشروع ابتداءً، سواء في جزئية دولة القانون أو في جزئية دولة الإنتاج، أو في جزئية دولة التكافل، لتصل إلى الإنسان الأردني عبر حقوقه وواجباته وإطلاق طاقاته واحترام كرامته. ولتنتقل بعد ذلك إلى استمرار مشروعها واستكمالها في العامين 2020-2021 تحت عنوان "على خطى النهضة: نحو تعزيز الأمن الوطني".

ولما كان الإنسان الأردني منذ الطفولة المبكرة وحتى عمر الثامنة عشرة يكتسب معظم أساسيات إطاره الفكري من معارف ومهارات وقيم، أو تنضج ملامح هذا الإطار في دراسته الجامعية، أو تستمر معه طيلة حياته العملية كونه متعلماً مستمراً، فإن التعليم هو الأساس الأقوى في تحقيق غاية مشروع النهضة. وهنا يتأكد أن جميع أولويات الحكومة وبرامجها التنفيذية تصب بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر في دعم تعلم الإنسان الأردني وبناء قدراته وإطلاق طاقاته بما يحقق طموحات الدولة في الرفاه والازدهار.

ولتسليط مزيد من الضوء على جانب المواءمة التي لا بد أن تظهر جلياً في عملية الاشتقاق التي أسست لبناء استراتيجية وزارة التربية والتعليم 2018-2022، وأن وزارة التربية والتعليم درست بوعي وعمق أولويات الحكومة كخطوة على طريق مشروع النهضة الوطني بغرض الوصول إلى دولة القانون والإنتاج والتكافل، وأنها كانت تقصد تحقيق حلمها في بلوغ دولة الإنسان، فإن الوزارة حددت أولوياتها في خطتها الاستراتيجية 2018-2022 بطريقة محكمة تحقق رؤيتها وأهدافها الاستراتيجية في الوقت نفسه الذي تسهم به في تحقيق أولويات الحكومة ورؤيتها وأهداف مشروعها النهضوي الوطني.

وهذا ليس بغريب على دولة تريد التأسيس والبناء لمشروعها في النهضة الوطنية نظراً لكون الإنسان هو هدف التنمية وأساسها من جهة ولأنه بالتعليم فقط تكون البدايات الناجحة والناجحة في بناء القدرات وتنمية المهارات وإطلاق الطاقات وإنتاج المعارف والأفكار على طريق الابتكارات.

ومن أجل تحقيق هذا المشروع جاءت أولويات عمل الحكومة 2019-2020 لتعكس هذا الأساس المتين القائم على الشراكة الحقيقية والتكاملية بين جميع قطاعات الدولة في جانبها الرسمي والخاص، مع ضمان عقد العزم على أن دولة الإنسان هي دولة سيادة القانون المعزز للحقوق والواجبات، ودولة الإنتاج القائمة على إطلاق طاقات الإنسان الأردني، ودولة التكافل التي تصون كرامته وتحسن من واقع خدماته العامة وأنظمة حمايته الاجتماعية.

وبناء على ذلك، يوضح الجدول التالي مجالات أولويات الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم، وأولويات عمل الحكومة.

| # | مجالات أولويات الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم | أولويات عمل الحكومة 2020-2021 (على خطى النهضة) سبع أولويات وطنية |
|---|---|--|
| 1 | الوصول والمساواة | تعزيز الهوية الوطنية الجامعة، والمشاركة في الحياة السياسية. |
| 2 | دعم النظام | تعزيز الأمن الوطني والاعتماد على الذات. |
| 3 | الجودة | تحسين جودة الخدمات الحكومية. |
| 4 | الموارد البشرية | التشغيل وريادة الأعمال. |
| 5 | التعليم المبكر وتنمية الطفولة (الوزارة فقط) | تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وإنفاذ القانون. |
| 6 | التعليم المهني (الوزارة فقط) | النمو الاقتصادي وبنية الأعمال وتعزيز استدامة الاستثمارات. |
| | | الإصلاح الإداري، وترشيد الجهاز الحكومي. |

برنامج النهضة الوطني (2019-2020)، ملامح مشروع النهضة الوطني

تبدأ عملية المواءمة قبل الشروع في إعداد الخطة، بحيث تؤخذ توجهات الحكومة وسياساتها وأهدافها الاستراتيجية بعين النظر، وهذا شرط أساس لسلامة بناء الخطة الاستراتيجية، وربما أخذ بالأهمية أن بناء الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم (2018-2022) قد بدأ قبل الشروع في إعداد مشروع النهضة (2019-2020). ولكن كلا المشروعين استند إلى الخطة الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025) من جهة، وأن ملامح مشروع النهضة ودراسة الواقع الذي قامت عليه هو الواقع نفسه الذي قامت عليه خطة الوزارة.

ويعزز هذا الاستنتاج أن خطة الوزارة الاستراتيجية ومشروع النهضة تماشياً مع وثيقة "رؤية الأردن 2025" (الصادرة عام 2015)، والتي قامت على مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلع المملكة إلى تحقيقها؛ إذ نصت على أن "النتائج

التربوية" ومستويات معارف الطلبة ومهاراتهم وتحصيلهم تُعدّ أمراً حيوياً لتلاحم المجتمع وقوة الاقتصاد وتنافسيته.

وتستثمر الوزارة خاصة مرونة خطتها الاستراتيجية في التعديل عليها استناداً إلى عمومية ملامح الإطار الوطني الشامل الذي يرسم مشروع النهضة الوطني ويحدده. وهذا الأمر يحدث سنوياً في جميع الخطط الاستراتيجية ومن بينها خطة وزارة التربية والتعليم في أثناء وضع الخطط التنفيذية السنوية.

وتأسيساً على ذلك، تكون البداية في وحدة الهدف بين مشروع النهضة الوطني (على حُطى النهضة) وخطة وزارة التربية والتعليم الاستراتيجية (2018-2020). فعند مراجعة مشروع النهضة يتبين أن هدفه هو الإنسان الأردني، وغايته التي يسعى إليها من خلال دولة القانون والإنتاج والتكافل هي بلوغ دولة الإنسان. ومن جانب آخر، فإن هدف النظام التعليمي بعملياته كافة هو إعداد المتعلم لحياة متجددة من خلال تمكينه من المعارف والمهارات والقيم التي تجعل حياته ناجحة، وقدرته على توظيف مهاراته وأدواته فاعلة، وإدارته لذاته وتفاعلاته مع الآخرين متفوقة.

إن بناء الإنسان الأردني المسؤول المنفتح على مجتمعه، الذي يتمتع بهوية أردنية جامعة، والحريص على أمن مجتمعه، والمشارك في الحياة السياسية بفاعلية وإيجابية، هو أولوية أولى وثابتة لمشروع النهضة، وهذا يلتقي بشكل كبير مع أولويات الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم في الوصول والمساواة والجودة وتنمية الموارد البشرية معلمين ومتعلمين.

وبما كان التعليم نظاماً يلتزم في أولوياته بالوصول والمساواة والجودة، فإنه تعهد في خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية (2016-2018)، التي تستمر لاستمرار وجود السوريين على أرض المملكة، بضمان استمرار الخدمات التعليمية الجيدة للأطفال والشباب المتأثرين بالأزمة. ويتحقق ذلك من خلال توفير المساحات الإضافية للتعليم، وتقديم الدروس العلاجية والحصص الاستدراكية للأطفال الذين تغيّبوا عن التعليم العام أسابيع أو أشهراً، إضافة إلى فرص تعلم بديلة معتمدة للأطفال والشباب¹.

وتتواءم الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم (2018-2020) مع إطار العمل الدولي (2030) الصادر عن اليونسكو عام 2015 والهادف إلى تحقيق التغيير في الحياة والتعليم، والاعتراف بالدور الكبير للتعليم محركاً رئيساً للتنمية، وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة (وهذا ما أشارت إليه مضامين الأولوية السادسة في أولويات عمل

1 خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية (2016-2018).

الحكومة 2020-2021 "على خطى النهضة" حول النمو الاقتصادي وبيئة الأعمال وتعزيز استدامة الاستثمارات). وتعد هذه خطوة مهمة على طريق تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة الذي ينص على "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع".

ومما لا شك فيه، فإن حوكمة القرار الإداري، وبنية النظام وسرعته في الاستجابة، ومرونة حركة قوة القرار وتفويض الصلاحيات، جاءت ترجمة لخلخلة الإدارة المركزية ومنح الإدارات الميدانية والمدرسة لكونها مؤسسات أولية أولى بالاهتمام والرعاية. وهذا كله يحقق أولويات مشتركة نصت عليها أولويات عمل الحكومة من جهة (أولوية الإصلاح الإداري وترشيح الجهاز الحكومي)، وأولويات الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم (دعم النظام والموارد البشرية والجودة)².

إن جودة الخدمات التعليمية والتحول بالتعليم نحو التعليم النوعي الذي يقود إلى إنتاج متعلم قادر متمكن من المعارف والمهارات والقيم التي تسمح له بالمرونة والانفتاح والتفاعل مع مجتمعه بنجاح، تأتي في قلب أولويات خطة الوزارة ومشروع الحكومة (على خطى النهضة)، بمعنى التحول من التعليم التقليدي إلى التعليم القائم على المهارات المنتج للمعرفة. وهنا يتضح أن أولويات عمل الحكومة (2020-2021) لا يمكن لها أن تتحقق وتقوم إلى بلوغ غاية مشروعها في النهضة الشاملة دون التركيز والإنجاز الحقيقي في الأولوية الثالثة (تحسين جودة الخدمات الحكومية)، كما هو الحال بالتنسيق لخطة وزارة التربية والتعليم بتركيزها وإنجازها في الأولوية الثالثة (الجودة).

إن الذي يميز مشروع النهضة الوطني وخطة وزارة التربية والتعليم الاستراتيجية، هو النظرة الشاملة والفاعل التكاملي لعمل كل منهما، والترابط والمواءمة الفعلية التي تظهر جلياً في خطة الوزارة، والممارسة الميدانية القائمة على برامج ومشروعات التحول نحو التعليم النوعي. ويظهر ذلك من خلال تناول الخطة للنظام التعليمي العام كمراحل تبدأ من التعليم قبل المدرسي (تعليم الطفولة المبكرة وتنميتها)، ومروراً بالتعليم الأساسي، وانتهاءً بالتعليم الثانوي، مع التركيز على التعليم المهني والتقني والتدريب. أي أن تناول عمليات النظام التربوي بكاملها لكل مرحلة بشكل متكامل ومتداخل يشد بعضه بعضاً، ومن ثم ينتقل هذا الفعل التربوي التطويري من مرحلة إلى أخرى. وهذا التوجه أفضل من تناول التعليم العام بشكل طولي عبر كل مكون من مكونات النظام (معلم، مشرف، مدير، بيئة تعلم، طلبة...).

2 إطار العمل الدولي للتعليم (2030) الصادر عن اليونسكو عام 2015.

أبرز ما تم إنجازه في مجالات أولويات قطاع التعليم العام
– المجال الأول: التعليم المبكر وتنمية الطفولة
يتضمن مكوّني الوصول والتوسع والجودة.

| أبرز ما تم إنجازه | المتابعة |
|---|---|
| دراسة واقع رياض الأطفال في الأردن وتحليله. | انتهى من إعداد الدراسة. |
| إصدار قرار وصف مرحلة رياض الأطفال (KG2) بأنها مرحلة أساسية. | أنجز في عام 2019 . |
| تحديد الغرف الحالية وتجهيزها لدى الوزارة، وبناء ما يلزم، وتوفير الباقي من خلال الشركاء. | استحداث 188 غرفة صفية. |
| تحديد الغرف الصفية في المدارس الخاصة والمؤسسات الأهلية الخيرية. | |
| تعيين معلمات جدد لمرحلة رياض الأطفال (KG2) بما يتماشى مع معايير وزارة التربية والتعليم. | أوقفت التعيينات بمقتضى أوامر الدفاع. |
| توفير المواد والمستلزمات اللازمة لتطبيق المنهج. | تم تخصيص 50 ديناراً لكل شعبة (توفير قرطاسية لـ 1662 شعبة من شعب رياض الأطفال). |
| إعداد وإنجاز المناهج المطورة لرياض الأطفال بما تتضمنه من موارد تعلم متعددة أخرى. | أنجزت قبل بدء العام الدراسي 2020-2021. |
| تحديث التشريعات التي تيسر استحداث رياض أطفال في القطاع الخاص. | أنجزت في عام 2018. |
| تطوير الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. | قائم ومستمر. |
| تقديم برامج تدريبية نوعية للمعلمات قبل الخدمة وفي أثنائها. | تتم بالحد الأدنى قبل الخدمة، وبشكل جيد في أثناء الخدمة، ومنها برنامج "كيد سمارت". |
| إعداد دليل مطور لضمان الجودة لرياض الأطفال . | أنجز في عام 2020. |
| إعداد معايير التميز والإبداع لرياض الأطفال | أنجز في عام 2018. |
| إعداد معايير الاعتماد والدليل الإرشادي . | أنجز في عام 2019، بالتعاون مع المجلس الوطني للأسرة . |
| توفير ركن الحاسوب في صفوف رياض الأطفال (145 ركناً). | سيتم قبل بدء الدراسة 2020-2021 بحسب الخطة. |
| التدريب النوعي على الأدلة والأطر الخاصة بالجودة والتقييم. | ضمن برامج التدريب الصيفية والمستمرة. |
| إعداد إطار التقييم. | حتى الآن. |
| توزيع التغذية على 27461 روضة للأطفال في 32 من مديريات التربية والتعليم. | (قائم ومستمر). |
| تقييم برنامج التوعية الوالدية. | حتى الآن. |

ولمزيد من تسليط الضوء على هذا المجال (الطفولة المبكرة)، فإن التحديات كثيرة ومكلفة، ومن أبرز التحديات:

1. محدودية المساحات المتوافرة لبناء غرف لرياض الأطفال في المناطق ذات الكثافة السكانية.

2. محدودية استثمار القطاع الخاص والأهلي في رياض الأطفال، وخاصة في المناطق الريفية والبادية.

3. ضعف عمليات المتابعة والتقييم والمساءلة.

4. عدم كفاية المتابعة الفنية لرياض الأطفال الحكومية والخاصة والأهلية.

5. تدني مستوى التدريب.

6. ضعف التنسيق في ما بين الجامعات وكليات إعداد معلمي رياض الأطفال وتدريبهم.

7. ضعف المناهج وضعف تلبيتها للحاجات الوطنية والعالمية.

8. غياب متطلبات الجودة، والبطء في إنجازها، وخاصة إطار ضمان الجودة ومعايير الاعتماد.

9. انخفاض مستوى الوعي المجتمعي حول أهمية مرحلة رياض الأطفال.

10. غياب نظام المساءلة حول مدخلات الروضة وعملياتها ومخرجاتها.

وتبذل وزارة التربية والتعليم جهوداً بالتعاون مع الشركاء، لإنجاز العمل في هذه المرحلة التعليمية المستحدثة بشكل يضمن توفير ما يلزمها؛ سواء ما يتعلق بالغرف الصفية أو بكادر التعليم أو بالمناهج ومصادر التعليم الأخرى، أو بالتوعية الوالدية، أو بأدوات التقييم وضمان الجودة. إضافة إلى حشد كل ما يمكن أن يكون له إسهام في توفير نوع تعلم مناسب لهذه الفئة العمرية التي تحتاج إلى بيئات حاضنة داعمة للتعلم الجيد.

إن هذه المرحلة التعليمية تحتاج إلى ظروف خاصة ومتطلبات مستوفاة قبل استقبال الأطفال، وذلك لضمان جذبهم للروضة وترغيبهم في التعلم. وهذا ما يحتاج إلى تدريب نوعي لمعلمات الروضة وكادرها الإداري من جهة، وإعداد المناهج ومصادر التعلم التي تركز على الخصائص العمرية لأطفال الروضة ونمائهم السليم من جهة أخرى.

– المجال الثاني: الوصول والمساواة

يتضمن هذا المجال أربعة مكونات هي: البنية التحتية، والتعليم الدامج، والتعلم مدى الحياة، والتعليم غير النظامي. وهو يحقق الهدف الاستراتيجي: "ضمان الوصول والمساواة

للطلبة من كلا الجنسين، واستيعاب الفئات العمرية جميعها في التعليم للمقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية".

| المتابعة | أبرز ما تم إنجازه |
|--|--|
| تم تسلّم 18 مدرسة فقط، وأعدت دراسات جدوى لإنشاء 15 مدرسة مع القطاع الخاص، و20 مدرسة مع المانحين. | الحد من الاكتظاظ في المدارس من خلال: • تشييد الأبنية المدرسية الجديدة. • الصيانة الوقائية بما فيها أنظمة التكييف والطاقة الشمسية. وبحسب الخطة، ينبغي استحداث 60 مدرسة سنوياً، ويُتوقع أن يخفّض هذا نسبة الأبنية المستأجرة من 22% إلى 17% مع نهاية عام 2022، كما سيخفّض النسبة المتوقعة للأبنية ذات الفترتين من 19% إلى 10% مع نهاية عام 2022. |
| لم ينجز في عام 2017 (نسبة أساس الخطة) سوى 80 مدرسة من المستهدف سنوياً (800 مدرسة)، أي 10% من الهدف. | ملاءمة المدارس القائمة لتوفير إمكانية الوصول للأطفال ذوي الإعاقة، ويتوقع زيادة عدد المدارس من 150 مدرسة إلى 570 مدرسة مع نهاية عام 2022. |
| عدد المدارس التي تضم غرف الموهوبين 78 مدرسة، وقد يصل عددها إلى 118 مع نهاية عام 2022. وعدد الطلبة الموهوبين 1000 طالب، قد يصل عددهم إلى 2800 طالب في نهاية عام 2022. | تحسين البنية المدرسية بتنفيذ أعمال الصيانة الضرورية لرفع عدد المدارس من 500 إلى 4000 سنوياً. تطوير الكفايات المتعلقة بتشخيص الإعاقات، وتقديم التوعية اللازمة وتوسعة الوصول إلى التعليم الدامج من جميع هذه المكونات، باستثناء بعض البرامج التي تخص الموهوبين من مثل غرف الموهوبين وأعداد الطلبة في هذه الغرف. |
| برامج تتحرك ببطء شديد. نسبة الأمية 9.5%، يُتوقع لها أن تكون 7.4% في نهاية عام 2022. تأييث وتجهيز 73 مركزاً جديداً لتعزيز ثقافة المتسربين، وتوفير 67 مركزاً للتعليم الاستدراكي. | تهيئة ثلاث مدارس للتعليم الدامج في محافظة الكرك. توفير فرص التعليم غير المستمر، والبرنامج الاستدراكي لثقافة المتسربين، وبرامج الدراسات المنزلية في مراكز الإصلاح والتأهيل. توفير (192) مركزاً لحو الأمية وتعليم الكبار، التحق فيها (2385) دارساً ودارسة. |

إن الوزارة في الظروف الطبيعية وفي إطار الإمكانيات المتاحة لها بالموازنة، لن تستطيع تنفيذ هذا الجزء من خطتها، فكيف ستكون النتيجة في ظل الظروف الاستثنائية التي التهمت كل المال المرصود؟ ربما أن المسار الوحيد الممكن هو التفكير بحلول غير عادية تطال شكل نظام التعليم ومكانه وأدواته القائمة على التكنولوجيا وإدماج التعلم عن بعد وتناوب الطلبة على المكان (المدرسة) والإيمان بجدوى التعلم من المنزل.

– المجال الثالث: دعم النظام

ويتضمن ثلاثة مكونات هي: إدارة الأداء المؤسسي، وإدارة أنظمة المعلومات التربوية، وإدارة المخاطر والأزمات.

ويحقق هذا المجال الهدف الاستراتيجي "تعزيز نظام تعليم يحقق الابتكار والتميز لسياسات تعليمية فعالة تسهم في تحقيق الأهداف ذات الأولوية لقطاع التعليم في الأردن".

| المتابعة | أبرز ما تم إنجازه في مجال دعم النظام |
|--|--|
| الحال ما زال يراوح مكانه مع وجود نظام رقابة. تفويض صلاحيات لنظام تصديق الشهادات العلمية. تعديل الكثير من التشريعات والقوانين والأنظمة. | التحول من نظام مركزي إلى نظام لا مركزي عبر هيكل تنظيمي، وتفويض للصلاحيات، ونظام للرقابة والمتابعة، وتعديل للتشريعات. |
| لم ينفذ. منفذ. | برنامج تطوير المدرسة والمديرية. إجراء التحليل المؤسسي والوظيفي. |
| جائزة الموظف المثالي، جائزة الملكة رانيا (معلم، مدير، مرشد)، موظف الشهر، المدرسة المتميزة، المعلم والموظف المتميز. | رفع مستوى الأداء المؤسسي لوزارة التربية والتعليم من خلال المشاركة في برامج التميز وجوائزها. |
| يُتوقع تشغيل 6 أنواع من الخدمات. | تقديم الخدمات عبر الإنترنت وفقاً لبرنامج الحكومة الإلكترونية الوطنية. |
| | اعتماد نظام متقدم للرقابة الداخلية الإدارية والمالية والتقنية. |
| إنجاز 60% من البنية التحتية اللازمة لأداء (webGIS). | خريطة مدرسية تعتمد أحدث المعدات والبرمجيات (GIS). |
| عقد 42 ورشة عمل لـ 477 متدرجاً في مجال تحليل النوع الاجتماعي ودمجه. | تطوير كل ما يتصل بالنوع الاجتماعي (خبراء، أقسام، دراسات، وتشريعات ومواقع وظيفية على مستويات القيادة كافة). |
| ربط نظام (Open EMIS) مع نظام (NoorSpace) ودائرة الأحوال المدنية، لتحديث البيانات باستمرار. | البنية التحتية اللازمة لتشغيل الأنظمة (Web GIS, Open EMIS)، والرخص اللازمة، والاتصال على الإنترنت والكوادر اللازمة. |
| تنفيذ برامج تدريبية متخصصة على إدارة وتشغيل وإدامة عمل نظام (Open EMIS). | بناء القدرات (نظام تكنولوجيا المعلومات)، اتفاقات مع مصادر البيانات، صيانة، تدريب. |
| إعداد استراتيجيات المخاطر والأزمات. | تطوير خطط لإدارة المخاطر والأزمات. |
| تطوير خطط تنفيذية للأزمات منها: خطة الحماية من العنف، وخطة مكافحة التدخين والمخدرات. | استحداث وحدة لإدارة المخاطر والأزمات ضمن وحدة الرقابة الداخلية، وتعيين موظفين مؤهلين. |

إنّ هذا المجال ممكن التطبيق خلال سنوات في حال توافرت الإرادة لذلك، فالتحول نحو اللامركزية وعدّ المدرسة الوحدة الأساسية الأولى في النظام والأولى بالرعاية والاهتمام على طريق الاستقلالية الإدارية والمالية، هو الهدف القادم لتحقيق مكونات هذا المجال.

– المجال الرابع: الجودة

ويتضمن المكونات الآتية: المناهج والتقويم، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، القيادة المدرسية والمشاركة المجتمعية، المساءلة (وحدة جودة التعليم والمساءلة)، والبيئة المدرسية الآمنة والمحفزة.

ويحقق هذا المجال الهدف الاستراتيجي "تحسين نوع التعليم بما يسهم في إعداد المواطن الصالح والمنتج والمنتمي لبلده".

| المتابعة | أبرز ما تم إنجازه في مجال الجودة |
|---|--|
| أُنجزت الأطر وأُقر بعضها، وبعضها الآخر ينتظر الإقرار. | إعداد الإطار العام للمناهج والأطر الخاصة بالمواد الدراسية. |
| أُنجزت. | تنفيذ المرحلة الأولى من تأليف الكتب المدرسية: علوم ورياضيات (سنة صفوف: 1، 2، 4، 5، 7، 10). |
| أُنجزت. | إنجاز دليل ومصادر تعلم لرياض الأطفال (دليل رياض الأطفال التطويري). |
| تُراعى عمليات الإدماج في أثناء عمليات التأليف. | إدماج المفاهيم العابرة للمواد الدراسية والصفوف بأشكال الإدماج المختلفة بعد تدريب المؤلفين على ذلك. |
| أُنجزت. | تأليف كتب الفرع الصناعي وأدّلتها. |
| أُنجزت الدراسات المطلوبة. | إجراء دراسات تتصل بتطوير سلم التعليم ومساراته ومواده وأوزانها المنهجية. |
| يجري العمل على ذلك حثيثاً. | تحسين ترتيب الأردن في الاختبارات الدولية من خلال: المناهج والكتب المدرسية، والاختبارات الوطنية، والتوعية، والتدريب للمشرفين والمعلمين، وتطوير نظام المساءلة. |
| عدد المدارس التي تتوفر بها أجهزة حديثة 40%، يُتوقع رفعها إلى 100% نهاية عام 2022. | استكمال مشروع الربط الإلكتروني، وتحديث أجهزة الحاسوب، وزيادة عدد الغرف الصفية الذكية. |
| المتوافر قديم، والجديد يجب أن يساير المناهج المطورة. | تطوير المحتوى الإلكتروني وموارد التعلم |

| | |
|---|--|
| تنفيذ التدريب مستمر على برنامج القيادة. تنفيذ برنامج التدريب مستمر للمرشدين التربويين. | التدريب متعدد الأشكال للكوادر بحسب الدور للمعلمين والموظفين والقيادة والطلبة. |
| بدأ العمل في هذا المجال كخطوة أولى من خلال تجربة التعلم عن بعد التي مر بها الأردن في أثناء أزمة كورونا. | الاستمرار في تطوير إدارة التعلم وإدارة المحتوى الإلكتروني (LMS, CMS, AMS) مع الجهات المحلية والدولية. |
| شُكلت المجالس، لكنها شكلية. | تشكيل مجالس التطوير المدرسية التي تهدف إلى تفعيل الشراكة المجتمعية، ومراجعة الأطر القانونية والمالية المتعلقة بالمشاركة المجتمعية. |
| تم تطوير الإطار العام للمساءلة لضمان الجودة وتصنيف المدارس. | إعداد أدلة لضمان الجودة والمساءلة والتدريب. |
| تم تطبيق النظام ونشره على الموقع الإلكتروني للوزارة. | تطبيق نظام إدارة الرحلات المدرسية. |
| تم ذلك. | تقييم وضع القراءة والحساب للصفوف الثاني والثالث الأساسي في 1282 مدرسة. |
| تم ذلك. | تغذية 451 ألف طالب وطالبة ضمن الفئة المستهدفة. |
| تم ذلك. | إعداد دليل الإجراءات الداخلية للوزارة للتعامل مع حالات العنف الأسري والمدرسي. |
| تتفاوت المدارس بحسب قدرات قياداتها، وتبين أثر البرامج والأنشطة قليل. | توفير بنية آمنة محفزة (مركبة)، خاصة من خلال الأنشطة والبرامج (المهارات الحياتية، تغذية، علاجية، بصمة)؛ لإبعاد الطلبة عن التدخين والمخدرات والتمتع. |
| العمل جارٍ على إعداد الاختبارات، ويُتوقع تنفيذها. | اختبارات وطنية ورقية وإلكترونية في المباحث الرئيسية الأربعة المستهدفة وفقاً للمعايير الدولية. |

إن تحقيق هذا المجال عبر مكوناته جميعها هو الأساس الذي يضمن التحول النوعي في التعليم، فالجودة وتعليم التفكير واكتساب المهارات المطلوبة لحياة ناجحة للطلبة في المستقبل تحتاج لكل تفاصيل هذا المجال، وخاصة ما يتصل بتدريب المعلمين، ونظام المساءلة، والمحتوى المناهجي الدامج الذي يوظف الحلول التكنولوجية بشكل واسع يرفع من إسهامات الطلبة ونسب تعلمهم، علماً أن الوزارة أعدت قبل بداية العام الدراسي ودوام الطلبة بالتعاون مع وزارة الصحة البروتوكول الصحي لعودة الدراسة، ودرّبت عليه جميع المعنيين وتابعت تنفيذه.

– المجال الخامس: الموارد البشرية

ويتضمن المكونات الآتية: اختيار المعلمين وتوظيفهم، تطوير القيادات التربوية، سياسات التنمية المهنية في أثناء الخدمة، وترخيص المعلمين، حوافز المعلمين، مراعاة النوع الاجتماعي والمتابعة والتقييم، وضبط الجودة لسياسات المعلمين. ويحقق هذا المجال الهدف الاستراتيجي "توفير موارد بشرية مؤهلة للنظام التربوي وتطويرها واستدامتها".

| المتابعة | أبرز ما تم إنجازه في مجال الموارد البشرية |
|---|---|
| عدد المعلمين الذين تأهلوا قليل جداً، وقوبل البرنامج برودة فعل مجتمعية بسبب تخطي الدور في ديوان الخدمة المدنية، مع أن هناك محاولات للتوسع في الجامعات (أربع جامعات). | برنامج تأهيل المعلمين قبل الخدمة (بالتعاون مع أكاديمية الملكة رانيا والجامعات الأردنية). |
| ما زال حديثاً على الورق. | تحسين عملية اختيار المعلمين وتعيينهم. |
| لم يتم التنفيذ. | الترخيص المهني للقادة التربويين (مرتبط بالتدريب وفق متطلبات المسار الوظيفي، واستناداً لوثيقة معايير القادة وكفاياتهم ومناهج تنميتهم). |
| لم يتم التنفيذ. | ترخيص المعلمين مهنيًا وتدريبهم وتقييمهم (ضمن مسار النمو المهني المرتبط بالأداء، واعتماد سياسة تقييم واضحة). |
| لم ينفذ. | تعزيز إدارة التدريب والإشراف التربوي (تطوير مراكز تدريب في الأقاليم). |
| صدر النظام، ولكن هناك معارضة تعيق عملية التنفيذ. | الحوافز (تصميم مسار وظيفي مرتبط بالأداء)، وتوفير حزمة رفاه اجتماعي. |
| مرتبط بنظام رتب المعلمين، وينتظر التنفيذ. | تطوير الأطر والمعايير والأدوات (للمتابعة والتقييم والجودة القائمة على وثيقة سياسات المعلم). |

ويواجه هذا المجال جملة من التحديات، أبرزها:

1. المعارضة لبرنامج ترخيص المعلمين والمسار المهني، خوفاً من فقدان الوظيفة.
2. اختيار القادة يصطدم بالثقافة المجتمعية والوساطات.
3. تطوير نظام الاحتفاظ بالقادة يصطدم بعقلية الخوف منهم (وهذه كانت إحدى توصيات تقرير حالة البلاد لعام 2018).
4. محدودية توافر المخصصات المالية والفنية.

ولن يتقدم النظام التعليمي إلا بتجاوز هذه التحديات بثقافة إيجابية من الموارد البشرية نحوها، ودعم جاد من الوزارة والمجتمع يؤسس لها ويحول دون اختراقها.

– المجال السادس: التعليم المهني

ويتضمن المكونات التالية: تحسين الإدارة، وزيادة الوصول، وتحسين الجودة.

ويحقق هذا المجال الهدف الاستراتيجي "زيادة فرص الحصول على التعليم المهني وتحسين نوعه".

| المتابعة | أبرز ما تم إنجازه في مجال التعليم المهني |
|--|---|
| كلاهما لم يرَ النور، وقد تكون الأسباب مالية وفنية. | إعادة هيكلة/ تحديث نظام التعليم المهني (بالتعاون مع المجلس الوطني للتعليم والتدريب التقني والمهني). نظام حوافز وبدلات للمعلمين والإداريين في التعليم المهني (بدل خطورة عمل). |
| العمل جارٍ لتطوير برامج التوجيه المهني قائم في الوزارة. | أنشطة وبرامج التوعية وبرامج الإرشاد المهني لطلبة الصف العاشر. |
| رفع العدد من 13 مدرسة إلى 28 مدرسة، بحسب الخطة. لكن ما تم هو استحداث مدرسة مهنية واحدة في الموقر. | زيادة عدد المدارس المهنية وتخصصاتها (استحداث 15 مدرسة متخصصة للتعليم المهني ذكوراً وإناثاً). |
| رفعها من 50% إلى 100% بحسب الخطة. لكن تم استحداث 7 مشاغل كهربائية و22 مشغلاً إنتاجياً، وتم تقدير الإنجاز بـ 60%. | تطوير المعدات والآلات المستخدمة في مشاغل المدارس المهنية وصيانتها. |
| رفعها من صفر إلى 10%. | بيئة مدرسية آمنة شاملة (مراعاة النوع الاجتماعي ونسبة الالتحاق من ذوي الإعاقة). |
| تطوير خطة ملائمة لتجديد المدارس وتأهيلها لاستيعاب طلبة من ذوي الإعاقة. لم يتم ذلك بسبب ظروف الجائحة. | تدريب 500 معلم مهني على استخدام التجهيزات الحديثة في تخصصات الاقتصاد المنزلي والصناعي والفندقي والسياحي. |

ويواجه هذا المجال جملة من التحديات، أبرزها:

1. محدودية الالتحاق (14% في عام 2016).
2. نقص الأبنية التي تضم التخصصات كافة.
3. ارتفاع تكلفة هذا النوع من التعليم.
4. انخفاض مشاركة القطاع الخاص في دعم التعليم المهني، وعدم مشاركته في التدريب أو تطوير المناهج، وهذا يظهر بجلاء من كفاية المعلمين وضرورة زيادة الكفاية في استخدام المعدات الحديثة.

وعليه، لا بد من خلخلة الموروث الثقالي حول الحرف والمهن اليدوية كأساس للانطلاق نحو زيادة الإقبال على هذا المسار، إضافة إلى دعم مسيرة التعليم المهني للحدائق التي

يتمتع بها سوق العمل، علماً أن هذا العام يشهد اقبالاً على تخصصات التعليم المهني، خاصة الفرع الزراعي، لكن بقيت قوائم الاحتياط موجودة لعدم توفر الأماكن. إلى جانب ما سبق ذكره من إنجازات تتصل بمجالات الأولويات الست، فإن الوزارة عملت على استكمال الأولويات في ضبط العمل وتجويده عبر جميع مكونات النظام التربوي والتعليمي.

ثالثاً: تحليل موازنة قطاع التعليم العام في خطة الاستجابة وارتباطها باستراتيجية الوزارة

تواصل وزارة التربية والتعليم رصد حالة الصحة العامة والاستجابة لها في ما يتعلق بفيروس كورونا المستجد -19 (COVID-19). ويسترشد صنع القرار والتخطيط الوزاري بالشعور بالمسؤولية، لحماية صحة ورفاهية الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والموظفين، والأولوية الضامنة لتقدم التعلم والتعليم والبحث، وتلبية المتطلبات الأكاديمية.

وضعت وزارة التربية والتعليم خطة لإنشاء وإدارة حلول تعليمية بعيدة المدى للتعليم تتعلق بالاستجابة لاختلالات التعليم الناجمة عن انتشار الفيروس، واتبعت توجيهات رئاسة الوزراء لإغلاق المدارس استجابة إلى الطوارئ الوبائية والمساهمة في احتوائها. ونظراً لأن الإغلاق أدى إلى تعطيل عملية التعلم المدرسي، فقد تطلب ذلك التدخل الوزاري الفوري لتطوير مخططات بديلة للتعلم الإلكتروني (عن بعد) للطلبة في الصفوف جميعها، مع التطويرات الشاملة المستمرة لضمان التنفيذ التدريجي المحقق لنتائج التعلم المتتالية. واستفادت خطة الوزارة من مراجعتها خطط الطوارئ العالمية جميعها التي تم وضعها لأزمة "كورونا"، بما في ذلك إطار الطوارئ لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وهدفت خطة التعليم في هذه الظروف الطارئة بشكل أساسي إلى استمرار عمليات التعلم والتعليم في أثناء الأزمة، وتطوير التعلم التفاعلي عن بعد، وضمان إمكانية الوصول، والحفاظ على تحفيز الممارسات الإبداعية، والتحسين المستمر على المدى الطويل، خاصة في مجالات:

1. توفير بيئة تعلم عن بعد مستدامة وتفاعلية، ومستجيبة لحاجات الطلبة.
2. توظيف التكنولوجيا لضمان جودة التعليم والتعلم وتعزيزهما.
3. تقديم الدعم للطلبة والتربويين للتكيف، وتبني التقنيات التمكينية الجديدة.
4. تقديم برامج التعلم عن بعد، المتمازج للأوقات جميعها.
5. دعم الرفاهية والمرونة والكفاية الذاتية للطلبة في أثناء الأزمات الطارئة وبعدها.

6. زيادة وعي المجتمع في ما يتعلق بالتعلم المُستدام عن بعد.

لحالات الطوارئ أهمية جوهريّة لضمان التدابير والاستعدادات المتينة. ومع ذلك، قد لا يكون الاستعداد العالي داعماً ومتوافقاً مع الاستجابة الملائمة. وفي حالات كثيرة، تأتي حالات الطوارئ بأشكال أو معدلات تسارع غير متوقعة، وهذا يتطلب إدراج مقياس الاستجابة الملائمة في مراحل الاستعداد المبكرة؛ مثل إجراءات الإحالة الفعّالة لجمع المزيد من الدعم، وتعبئة المزيد من الموارد والقوى العاملة، والحفاظ على قنوات الارتباط والتواصل بين جميع القطاعات المستقلة في دعم فرص العمل المؤسسي، وتعزيز الاستجابة الوطنية، وضمان التحسين المستمر.

من هذا المنظور، طورت وزارة التربية والتعليم خطة التعليم أثناء حالة الطوارئ داعيةً لنهج تعاوني عبر ثلاث مراحل رئيسية لتعزيز بناء القدرات المؤسسية المنهجية على مستوى مركز الوزارة، وعلى مستوى المدرسة، مروراً بمستوى الإدارة الوسطى، لتنفيذ الدعم الاستباقي في حالة الطوارئ بوتيرة تدريجية تضمن في نهاية المطاف تشكيل قواعد مؤسسية متينة تعزز عملية الاستدامة.

وترتبط "خطة التعليم في حالة الطوارئ" بالمجال الثاني "الوصول والمساواة" تحت المكونات الآتية: البنية التحتية، التعليم الدامج/ الاحتياجات الخاصة، التعلم مدى الحياة، والتعليم غير النظامي.

| مرحلة الاستدامة طويلة المدى (أيلول-أيلول 2022) | مرحلة الاستدامة (حزيران-أيلول 2020) | مرحلة الاستجابة (آذار-أيار 2020) |
|---|---|---|
| التخطيط المؤسسي. تكامل المناهج الوطنية. | عنصر تخطيط المحتوى وتطويره. | مكون تشكيل الفرق (آذار 2020). |
| جاهزية البنية التحتية التكنولوجية. مكون الاستعداد للمدارس. رفاهية الطلبة (تستهدف الطلبة الفقراء بشكل رئيس). | تقييم الاستعداد. تخطيط البرامج العلاجية والإثرائية. الاستعداد للمدرسة. | مكون تطوير المحتوى (آذار- نيسان 2020). |
| تكامل كل من تنمية الطفولة المبكرة والتعليم والتدريب المهني والتقني، والتعلم غير الرسمي في مكون التعلم الإلكتروني. | تطوير المحتوى. | مكون تعزيز البنية التحتية (آذار-نيسان 2020). |

| | | |
|---|---|--|
| مكون الثانوية العامة (التوجيهي) عبر الإنترنت. | مرونة الموظفين ومكافآتهم. تعزيز مكون الموارد البشرية. تدريب المعلمين على البرامج جميعها. | مكوّن تطبيق التكنولوجيا (آذار-نيسان 2020). |
| مكون التطبيق المستدام. مكون بناء قدرات التريبيين وتدريبهم. مكون التواصل والتوعية المجتمعية. | مكون إيصال البرامج العلاجية والإثرائية. آلية تنفيذ البرامج (وجهاً لوجه / إثنائي عبر التلفزيون والإنترنت). | مكوّن بناء القدرات والتدريب (آذار-نيسان 2020). |
| مكون تقييم الطلبة. مكون ضبط الجودة. مكون إدارة المخاطر. | مصلحة الطلبة. التوعية والمشاركة المجتمعية. | مكون إشراك المجتمع (آذار-نيسان 2020). |
| مكون المتابعة والتقييم. مكون مراجعة الخطة الاستراتيجية للتعليم. | مكون المتابعة والتنفيذ. مكون مراجعة الخطة الاستراتيجية للتعليم. | مكوّن التخطيط العلاجي والإثرائي (نيسان-أيار 2020). |
| | | مكون إدارة المخاطر (آذار-حزيران 2020). |
| | | مكون ضبط الجودة (آذار-حزيران 2020). |
| | | عنصر الاستدامة / تخطيط طويل المدى (نيسان-أيار 2020). |
| | | مكون تقييم التعلم عن بعد (نيسان-أيار 2020). |

| الاستجابة: الأنشطة قصيرة المدى (آذار 2020-أيار 2020) | | | |
|--|---|-------------------|---|
| دعم فني / مشتريات. | إدارة مركز الملكة رانيا العبدالله لتكنولوجيا التعليم والمعلومات. إدارة اللوازم والتزويد. وحدة التنسيق التنموي. | 50,000 %7.46 | دعم الاستضافة، والكفايات، والأرشفة، والتكامل مع نظام معلومات إدارة التعليم (EMIS)، وتفاعل البوابات الإلكترونية ومواءمتها. |
| المشتريات. | إدارة مركز الملكة رانيا العبدالله لتكنولوجيا التعليم والمعلومات إدارة المناهج والكتب المدرسية | 250,000 %37.3 | دعم البنية التحتية للخوادم ولوحات المعلومات وأجهزة العرض وأجهزة الكمبيوتر المحمولة. |
| دعم فني / مشتريات. | إدارة الإشراف والتدريب التربوي. إدارة المناهج والكتب المدرسية إدارة مركز الملكة رانيا العبدالله لتكنولوجيا التعليم والمعلومات. وحدة التنسيق التنموي. | 40,000 %5.97 | تجهيز أربعة استوديوهات، وفنيين (بمن في ذلك المحررون والمصورون والمنتجون). |
| مواد / محتوى تعليمي. | إدارة المناهج والكتب المدرسية. | 10,000 %1.49 | طباعة مواد المراجعة للصفوف 1-6 لفئة الطلبة في المناطق والأحياء الفقيرة. |
| مكافأة العمل. | إدارة الإشراف والتدريب التربوي. إدارة المناهج والكتب المدرسية. إدارة مركز الملكة رانيا العبدالله لتكنولوجيا التعليم والمعلومات. وحدة التنسيق التنموي. | 280,000 %41.79 | مكافآت فرق عمل وزارة التربية والتعليم مقابل تصوير المحتوى الإلكتروني ومتابعة التعلم عن بعد. |
| دعم فني / مُكافأة العمل. | إدارة الإشراف والتدريب التربوي. إدارة المناهج والكتب المدرسية. إدارة مركز الملكة رانيا العبدالله لتكنولوجيا التعليم والمعلومات. وحدة التنسيق التنموي. | 20,000 %2.9 | إعداد مقاطع فيديو تعليمية وداعمة للطلبة والمعلمين |
| دعم فني / مشتريات. | إدارة المناهج والكتب المدرسية إدارة الإشراف والتدريب التربوي إدارة مركز الملكة رانيا العبدالله لتكنولوجيا التعليم والمعلومات. إدارة اللوازم والتزويد. | 20,000 %2.9 | ضبط الجودة، وتقييم المخاطر، ومتابعة وتقييم. |
| | | 670,000 | مبلغ إجمالي |

| البرامج العلاجية والإثرائية | | | |
|-------------------------------------|---------------------|-----------------------|--|
| أنشطة منتصف المدة (أيار-أيلول 2020) | | | |
| أسس التكاليف | | | |
| | 1,449,554 | | إجمالي الطلبة (بمن في ذلك الطلبة اللاجئون السوريون). |
| | 289,911 | | 20% الطلبة (غير مشاركين في التعليم عن بعد). |
| الرواتب | إجمالي عدد الموظفين | عدد الموظفين / الكادر | عدد الموظفين المطلوب |
| 12,079,616.667 | | 24,159 | معلمون |
| 1,811,942.500 | | 3,624 | الإداريون / المشرفون. |
| 474,674.966 | | 1,366 | معلمو مخيمات اللاجئين السوريين |
| 85,092.669 | | 233 | مسؤولو مخيمات اللاجئين السوريين |
| 995,075.043 | 65,623 | 40,098 | المعلمون (نظام دعم القرار - DSS) |
| 274,139.673 | 70,613 | 1,133 | المشرفون (DSS) (نظام دعم القرار - DSS) |
| | 4,990 | 4,000 | عدد مدارس وزارة التربية والتعليم (MoE) |
| | | 160,000 | عدد طلبة الثانوية العامة (التوجيهي). |

| برنامج الإثراء وتنمية المهارات بما يشمل أنشطة منهاج إضافي للصفوف من الأول إلى الحادي عشر (تموز-آب 2020) | | | | | | |
|---|------------------------------------|------------|------------|--------------|----------------|---|
| المعنيون | المهمة | نوع الوحدة | عدد الوحدة | تكلفة الوحدة | إجمالي التكلفة | ملاحظات |
| موظفو وزارة التربية والتعليم (معدّو الأنشطة والمعلمون). | إثراء وتطوير الأنشطة اللاصفية. | أيام | 235 | 20 | 5,875.000 | |
| موظفو وزارة التربية والتعليم (متابعة التعليم الإلكتروني في الفترة تموز-آب 2020). | متابعة الأنشطة الإثرائية واللاصفية | أيام | 120,000 | 20 | 2,400,000.000 | 5000 معلم لجميع الصفوف / 12 يوماً لكل منها، لمدة شهرين. |
| معد المحتوى الإلكتروني | إعداد المحتوى الإلكتروني | أيام | 235 | 142 | 33,276.000 | 5 أيام لأربعة مباحث رئيسية. |
| المنتجون والتصوير | إنتاج المحتوى الإلكتروني وتصويره | أيام | 235 | 142 | 33,276.000 | 5 أيام لأربعة مباحث رئيسية. |



| | | | | | | |
|-----------------------------|---|--|--|--|---------------|---|
| شركة الإعلام | تطوير استراتيجية التواصل الإعلامي عبر البث التلفزيوني ووسائط أخرى | | | | 200,000.000 | بث المزيد من مقاطع الفيديو والمواد على وسائل الإعلام المتعددة حول أهمية التعلم عن بعد، ومعالجة الحالة الطارئة ودعم التواصل، ومصحة الطلبة. |
| شركة الاستضافة على الإنترنت | رسوم الاستضافة والأرشفة عبر الإنترنت | | | | 20,000.000 | |
| الإجمالي | | | | | 2,672,427.000 | |

| تدريب المعلمين | | | | | | |
|---|----------------|--------|----|------------------|---|---------------------------|
| تدريب المعلمين 3 أيام (15 ساعة) لجميع المعلمين بتكلفة 50 ديناراً/ للمعلم. | 3,281,161.667 | 65,623 | 50 | التكلفة لكل ساعة | مهارات تربوية في التعلم الإلكتروني، والنفسي والاجتماعي والصحة النفسية | تدريب التربويين والمعلمين |
| يتم دمجه مع تكلفة الاستدامة. | - | 0 | | | مراجعة الخطة الاستراتيجية للتعليم لدمج أنشطة الطوارئ | المساعدة التقنية |
| | - | 0 | | | متابعة البرنامج وتقييمه | خبراء المتابعة والتقييم |
| | 3,281,161.667 | | | | | المجموع |
| | 11,805,176.898 | | | | | المبلغ الإجمالي |

| | | | | | |
|--|--|--|--|--------------|--|
| | | | | | المجموع باستثناء كلفة تدريب المعلمين |
| | | | | 8,524,015.23 | |

| المبلغ (بالدينار الأردني) | النشاط |
|---------------------------|--|
| | الاستدامة: الأنشطة طويلة المدى (أيلول 2020-أيلول 2022) |
| 50,000 | التعليم المؤسسي في أثناء تطوير إطار الطوارئ |
| 1,000,000 | دعم البنية التحتية للحوادم، ولوحات المعلومات، وأجهزة العرض وأجهزة الكمبيوتر المحمولة. |
| 120,000 | تجهيز ستة استوديوهات (اثنتان في كل منطقة جغرافية) وقوة عاملة تقنية (يشمل ذلك المحررين والمصورين والمنتجين) |
| 6,500,000 | تدريب المعلمين على تجديد مهاراتهم في التعليم الإلكتروني، وممارسات تربوية جديدة، وأساليب الدعم النفسي والاجتماعي، ودعم رفاهية الطلبة لمدة عامين. |
| 1,300,000 | إعداد مواد المراجعة للصفوف 1-12 للطلبة في المناطق والأحياء الفقيرة وطباعتها (سنتان). |
| 2,700,000 | مكافآت بدل عمل إضافي لموظفي وزارة التربية عن تصوير ودعم مراجعة التعلم عن بعد، والدعم في العطلة الصيفية 2020/2021 لمدة شهرين. |
| 150,000 | دمج رياض الأطفال، والتعليم غير النظامي، والتعليم والتدريب التقني والمهني في التعليم الإلكتروني بما يتضمن الاستراتيجيات والمحتوى والتدريب والموارد. |
| 30,000 | دليل التعلم الإلكتروني عبر الإنترنت الذي يشمل أساليب المراجعة جميعها، والواجبات المنزلية والتقييم. |
| 100,000 | تطوير المحتوى الإلكتروني بما في ذلك دمج تمارين المحاكاة وتطوير التقييم. |
| 100,000 | إعداد مقاطع فيديو تعليمية للأهل والطلبة والمعلمين. |
| 300,000 | إعداد فقرات بنوك الأسئلة واختبار بنود البنوك، وحوسبة التقييم. |
| 100,000 | ارتباط التعلم الإلكتروني بالمناهج وتطوير الأدلة. |
| 6,400,000 | رفاهية الطلبة والوعي بحالة الطوارئ، والصحة العامة، وتطوير المواد وطباعتها لمدة عامين. |
| 500,000 | حملات إعلامية توعوية للمجتمع بما يتعلق بتقدم التعلم عن بعد على مدى سنتين. |
| 100,000 | التقييم لتعزيز مرونة المدرسة تجاه تجدد الأوبئة وزيادة التطهير من الأمراض. |
| 300,000 | إعادة تأهيل مراكز الامتحان، وتجهيزها بالموارد بما في ذلك مداخل ومخارج آمنة إلى جانب التعقيم وتجهيز البنية التحتية. |
| 100,000 | ضبط الجودة وتقييم المخاطر، والمتابعة والتقييم. |
| 200,000 | تطوير خطة المراجعة للخطة الاستراتيجية للتعليم على أساس تأثير الطوارئ |
| 20,050,000 | الإجمالي الفرعي (الاستدامة) |
| 32,525,177 | المجموع الكلي |

رابعاً: التوصيات

يشتمل هذا المحور على ثلاثة بنود، هي: متابعة توصيات تقرير حالة البلاد لعامي 2019 و2018 ومدى الأخذ بها وتطبيقها، وتقديم توصيات تنفيذية لمعالجة آثار الجائحة والنهوض بقطاع التعليم العام في مجالاته كافة، والتشبيك بين قطاع التعليم العام والقطاعات الأخرى محلياً ودولياً.

متابعة توصيات تقرير حالة البلاد لعامي 2019 و2018 ومدى الأخذ بها وتطبيقها.

باستعراض توصيات تقرير حالة البلاد لعام 2018، يتبين أن هناك توصيات قد تم العمل عليها باستعجال أو لم يُبَتَّ بها أو لم تُحَسَم، وذلك لعقبات تشريعية أو مادية. ومن الأمثلة على ذلك:

1. ما يتصل بالتوصية الأولى التي تتناول تطوير المعلم وتحسين ظروف عمله ومعيشته، عملت الوزارة على برامج تدريب المعلمين قبل الخدمة بالتعاون مع أكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين، ووضعت برنامج بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية لمنح الخريجين أولوية التعيين في الديوان، إلا أن البرنامج أثار اعتراضات مجتمعية عطلت العمل به، كما أن قرار الوزارة ربط التقدم الوظيفي والعلاوات بالأداء نتيجة التدريب في أثناء الخدمة، قوبل بالمقاومة من نقابة المعلمين ولم ينفذ بعد، إضافة إلى أن علاوة المعلمين التي حصلوا عليها بعد إضرابهم بغرض تحسين ظروف معيشتهم، أوقفت للعام 2020 بسبب جائحة كورونا، ما أقلق المعلمين ودفعهم للتهديد بالإضراب ثانية.
2. تواجه عمليات التشبيك والتنسيق بين الوزارة والمركز الوطني لتطوير المناهج وأكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين، تحديات مرتبطة بالقبول المجتمعي لهذه العلاقة سلباً أو إيجاباً.
3. لم يُراجع قانون التربية والتعليم، ولم تعقد الوزارة أي لقاءات تصل به إلى توافقات وطنية.
4. التوجه نحو التعليم المهني والتربية المهنية ما زال على حاله، علماً أن الحكومة أسست هيئة جمعت الجهات المعنية بهذا النوع من التعليم والتدريب، إلا أنها على المستوى التطبيقي لم تأخذ أي خطوة بعد.
5. ما زالت الفجوة الناتجة عن ارتفاع مستوى تعليم الإناث وتفوقهن مقارنة بالذكور مستمرة، وهي في ازدياد، ولم تُتخذ أي إجراءات لتضييق هذه الفجوة.

6. أثبت القطاع الخاص خلال فترة الجائحة أنه شريك ومتعاون، قدّم الكثير للوزارة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ووضع كل إمكانياته في خدمتها، إلا أن هناك توترات ما زالت قائمة مع المدارس الخاصة لتعرض مصالحها للتهديد بسبب آثار الجائحة.
 7. مما يؤسف له أن موضوع هجرة الكفاءات أو تهجيرها لم يُدرس بعد، ولم تُتخذ أي خطوات بهذا الاتجاه.
 8. في ما يتعلق بإعادة هيكلة الإنفاق على التعليم في ضوء الخطة الاستراتيجية، ظهر واضحاً من خلال المشروعات والبرامج في الخطة أنها خطوة إيجابية، ولكن ذلك لم يتم، بل تعرّض الإنفاق للخلخلة في ضوء جائحة كورونا.
 9. تقدمت أولوية تعزيز التعليم الإلكتروني بفضل الجائحة، وأصبح التعلم عن بعد واقعاً مفروضاً، الأمر الذي جعل جميع ما يتصل بهذا الجانب مجال العمل والاهتمام التركيز، وتم حشد معظم الموارد المالية لتنفيذه.
- ويتبين من خلال استعراض توصيات تقرير حالة البلاد لعام 2019، ما يأتي:
1. أظهرت الخطة التنفيذية المنبثقة من الخطة الاستراتيجية للوزارة (2018-2019) أن التوصيات الأولى والثانية والثالثة قد أخذت بها الوزارة من حيث إعدادها للخطة بطريقة علمية بمؤشرات نوعية وكمية محددة بأزمان مبنية على أساس برامج ومشاريع، إلا أن الخطة بكاملها تعثرت بسبب جائحة كورونا وتغيرت أولوياتها بشكل كبير.
 2. إن استعراض الأنشطة عموماً في الخطة التنفيذية (2020)، بهدف الوقوف على مستوى تنفيذ التوصيتين الرابعة والخامسة في التقرير، تبين أن التنفيذ قد توقف منذ مطلع عام 2020 بسبب الجائحة، التي حالت دون الوقوف على مستوى واقع هذه الأنشطة والبرامج وبيان سبب تعثرها، مع أن الجائحة كانت أكبر من كل الأخذ بأسباب الثبات.
 3. تقوم الوزارة عادةً ببعض البرامج التدريبية في أثناء الخدمة، لسلامة تطبيق المناهج والكتب المطوّرة، وبرامج أخرى متقطعة بحسب موضوع البرنامج ومستوى انتشاره على المواد الدراسية والصفوف، إلا أن البرامج لعام 2020 تعطلت إلى حد ما بسبب الجائحة من جهة، وبسبب تحول التدريب ليكون عن بعد، ومع أن هذا النوع من التدريب مهم لنجاح هذا التحول، إلا أنه جاء في حده الأدنى.

4. نالت عملية التشبيك بين الوزارة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني العناية اللازمة والاهتمام الكافي، بدليل استمرار التذمر والشكاوى بعدما كشفت عنه الجائحة وما خلفته من آثار عليها.
5. مع أهمية ما ورد في التوصية الثامنة بشأن تطوير نظام للمساءلة وربطه بالمسؤولية وتقييم الأداء، وكذلك تطوير نظام الحوافز والعلاوات والمكافآت، إلا أن هذا الأمر ما زال متعثراً بسبب تعنت الأطراف ذات الصلة (المعلمون، والنقابة، والوزارة) وتمسك كل منهم بموقفه.
6. أما دراسات الأثر للبرامج والتوجيه المهني الواردة في التوصيتين التاسعة والعاشر، فهي ضعيفة ولم تنعكس نتائجها على اتخاذ القرارات أو تحسين العمل.

تقديم توصيات تنفيذية لمعالجة آثار الجائحة والنهوض بالقطاع

على ضوء المتغيرات والقضايا السابقة، فإن الفرصة متاحة لإحداث إصلاح تربوي جاد، فالأزمة فرضت بيئة وثقافة جديدتين، يمكن البناء عليهما للوصول إلى تعليم وتعلم مناسبين، ولذلك، يوصي التقرير بالآتي:

1. يحتاج التحول نحو التعلم عن بعد والتعلم المدمج إلى النظرة الشاملة للنظام التعليمي وتهيئة جميع الأسباب لنجاحه.
2. إقناع جميع الموارد البشرية في الوزارة، وجميع المتعاملين معها، بأن الجائحة أتاحت الفرصة للتغيير، لكن سبب التغيير الحقيقي هو التحول نحو المستقبل.
3. وضع خطة إعلامية شاملة حول مفهوم التعلم عن بعد، وأنه مختلف عن التعليم عن بعد الذي ترك آثاراً سلبية على هذا المفهوم، مع التوضيحات المرافقة، وتهيئة متطلبات نجاحه من تدريب وتكنولوجيا وبيئات حافزة.

وبشكل تفصيلي، يوصي التقرير بما يلي:

في مجاليّ التعلم عن بعد والتعليم المدمج:

1. العمل على تهيئة بيئة عمل جديدة، تأخذ بعين الاعتبار توفير متطلبات التعلم عن بعد بأشكاله: التعلم المدمج، والتعلم المقلوب، والتعلم الذاتي، والتعلم الرقمي.
2. توعية المجتمع بثقافة التعلم عن بعد وأهميته سواء في الظروف العادية، أو في ظروف الأزمات الطارئة، وذلك بوضع برنامج عملي يتوجه إلى الأهالي والمجتمع والمعلمين.

3. دعم المدارس (أو المديريات الميدانية) بالأدوات التكنولوجية والأجهزة اللازمة لتمكينها من إنتاج مواد التعلم الذاتي من أفلام وعروض ونماذج تدريسية و"فيديوهات".
4. تنمية مهارات المعلمين والعاملين على استخدام التقنيات التربوية سواء في إنتاج المواد التعليمية أو في استخدامها وتطبيقها من خلال برنامج تدريبي يشمل المعلمين جميعهم.
5. التفكير القائم على دراسة واقعية لتطبيق نوع جديد من الدوام المدرسي، بحيث تعطى الفرصة للطلبة بأن يتحملوا مسؤولية تعلمهم من خلال المهام والعمل بالمشروعات وتقديم العروض في بعض أيام الأسبوع.
6. وضع الخطوات التنفيذية اللازمة للبدء بمشروع واسع بتعليم التفكير عبر المواد الدراسية والصفوف، بدءاً من إعداد "حقائب" تعلم ذاتي أو مدمج بما يتطلب:
 - إعداد فريق تدريبي مركزي.
 - إنتاج نماذج لدروس في تعليم التفكير.
 - وضع خطة لتقييم ما أنجز.
7. إجراء تقييم تشخيصي للطلبة بهدف تحديد فجوة المعرفة، ووضع البرامج الضامنة لسدها أو التقليل منها أو تخفيف حدة آثارها على تعلمهم المستقبلي.
8. تطوير عمل مركز الملكة رانيا لتكنولوجيا المعلومات التابع لوزارة التربية والتعليم ليتخصص أكثر برقمنة الوزارة من حيث التعلم عن بُعد والتعلم المدمج.

وفي مجال المناهج:

1. تطوير خطة دراسية جديدة، تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المحلية والعالمية، وخاصة في مجال المهارات الحياتية، والوعي الصحي، وتقدم العلوم، وأهمية الأخلاق، والقيم، وبناء الشخصية الناقدة، وإنتاج المعرفة، والقيم الجمالية والفنية.
2. تطوير الأطر العامة والخاصة وفق منطلقات الخطة الدراسية الجديدة، وبما يضمن الانسجام الداخلي في ما بينها، وكذلك الانسجام مع فلسفة التربية والتعليم.
3. إنتاج كتب مدرسية وفق المعايير الآتية:
 - التناسب بين الكتاب وما يخصص له من وقت التعلم.
 - تركيز الكتاب على المهارات الحياتية.
 - عرض الكتاب للمبادئ الرئيسة للمادة الدراسية.

- توفير فرصة التعلم الذاتي والإنتاج المعرفي للمتعلم.
 - الاستخدام الملائم للتكنولوجيا ولأجهزة التعليمية.
 - الأناقة في الشكل والعرض.
 - التركيز على إكساب المتعلمين مهارات التفكير الناقد، والتفكير الإبداعي.
- وفي مجال استراتيجيات التعليم والتعلم:
1. التركيز على التعلم الذاتي الفردي، والتعلم في مجتمعات التعلم، والتأمل، وإنتاج المعرفة، وحل المشكلات.
 2. التركيز على التعليم والتعلم المتميز، بما يسمح للمتعلم إيجاد الفرصة للنمو وفق ذكائه.
 5. الاهتمام بأنشطة تعلم التفكير وتعلم الإبداع.
- وفي مجال التقويم والتقييم والاختبارات المدرسية:
1. ربط كل اختبار بأهداف تربوية محددة، بعيداً عن قياس مهارات الحفظ والتذكر.
 2. تقديم نماذج للاختبارات تقيس المهارات الأساسية للكتاب.
 5. التوجه نحو الاختبارات الرقمية، وتدريب الطلبة عليها في أثناء العام الدراسي.
- وفي مجال بيئات التعلم:
1. توفير بيئات تعلم آمنة وحرّة تدعم عمليات التفكير والإبداع.
 2. توفير بيئات تعلم غنية بالآتي:
- مجال صحي داعم للتعلم.
 - أجهزة تقنية تساعد في توفير متطلبات التعلم كما يُتوقع لها.
 - مصادر تعلم متنوعة تدعم تحقيق معايير المنهاج والكتب المطورة.
 - كوادر بشرية مؤهلة متمكنة من متطلبات وكفايات تطبيق المنهج ومصادره المتنوعة.
 - إدارة مدرسية قيادية داعمة وفقاً للتوجهات الحديثة المطلوبة.
- وفي مجال امتحان الثانوية العامة (التوجيهي):
1. التفكير الجاد بنقل مسؤولية القبول الجامعي إلى الجامعات.
 2. تطوير امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة ليقصر على تقييم مستوى النظام التعليمي ومستوى تحقيق الطالب لنواتج التعلم المحددة.

3. التركيز على مهارات التفكير والتحليل.

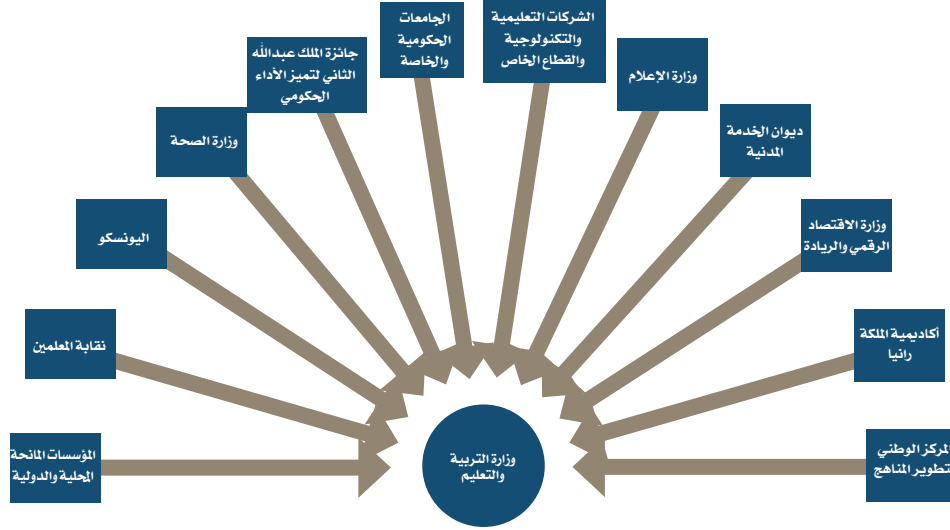
4. تقليص عدد أوراق الامتحان، والتركيز على المهارات وحل المشكلات والقدرات التحليلية والاستشرافية وتوظيف التكنولوجيا.

التشبيك بين قطاع التعليم العام والقطاعات الأخرى محلياً ودولياً

بات من الضروري أن تقيم وزارة التربية والتعليم بصفتها المسؤولة عن تطوير التعليم وربطه بحاجات المجتمع، شبكة من العلاقات مع المؤسسات ذات الصلة، ليس بهدف التنسيق فقط، بل من أجل وضع استراتيجيات متكاملة لتحقيق أهداف خطط التنمية. وقد اقتضت ظروف محددة أن يكون التدريب والمناهج والتدريب المهني خارج نطاق نظامها الرسمي، كما أن وحدة الخطط تتطلب أن تكون الوزارة قائدة المؤسسات التي تعمل معها في الاتجاه نفسه أو ترتبط معها بأهداف مشتركة.

فالوزارة بحاجة إلى علاقات عمل مع كل من وزارة العمل، وديوان الخدمة المدنية، ووزارة الأشغال العامة والإسكان، ووزارة المالية، ووزارة الصحة، ووزارة تطوير القطاع العام، ووزارة الإدارة المحلية، ووزارة الداخلية، ووزارة الخارجية وشؤون المغتربين، ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، ونقابة المعلمين، ونقابة المهندسين، والجامعات الحكومية والخاصة، ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية. وهذا التشعب في العمل التربوي يحتاج عملاً مؤسسياً يُجسد التشابك ووحدة الهدف.

ويعبر الرسم الآتي عن العلاقات المباشرة وغير المباشرة لوزارة التربية والتعليم مع عدد من المؤسسات الرسمية والأهلية:



لذلك، لا بدّ من وجود وحدة إدارية للتنسيق، أو تفعيل عمل الوحدات القائمة، ويُقترح أن تكون مرتبطة بوزير التربية والتعليم مباشرة.